# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| الملخص | IV-III |
| قائمة المحتويات | VI - VII |
| قائمة الجداول | IX |
| قائمة الأشكال | XI |
| مقدمـــــة | أ-ث |
| **الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي** | |
| تمهيـــد | 02 |
| **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي** | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي وتاريخ نشأته | 03 |
| المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الخارجي | 06 |
| المطلب الثالث: مبادئ وفروض التدقيق الخارجي | 11 |
| **المبحث الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها** | 15 |
| المطلب الأول: المعايير العامة | 16 |
| المطلب الثاني: معايير العمل الميداني | 18 |
| المطلب الثالث: معايير إعداد التقارير | 20 |
| **المبحث الثالث: ماهية محافظ الحسابات** | 23 |
| المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات | 23 |
| المطلب الثاني: حقوق ومسؤوليات محافظ الحسابات | 24 |
| المطلب الثالث: المهام المنوطة بمحافظي الحسابات | 27 |
| خلاصة الفصل | 29 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للغش والأخطاء المحاسبية** | |
| تمهيد | 32 |
| **المبحث الأول: عموميات حول الغش والأخطاء المحاسبية** | 33 |
| المطلب الأول: مفهوم الغش وأنواعه | 33 |
| المطلب الثاني: مفهوم الخطأ وأنواعه | 37 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مجالات ارتكاب الأخطاء | 40 |
| **المبحث الثاني: أساليب الغش في عناصر القوائم المالية** | 41 |
| المطلب الأول: أساليب الغش في عناصر الميزانية | 41 |
| المطلب الثاني: أساليب الغش في عناصر جدول حسابات النتائج | 44 |
| المطلب الثالث: أساليب الغش في عناصر جدول تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الملكية | 46 |
| **المبحث الثالث: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر القوائم المالية** | 47 |
| المطلب الأول: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر الميزانية | 47 |
| المطلب الثاني: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر جدول حسابات النتائج | 56 |
| **المبحث الرابع: مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء المحاسبية** | 58 |
| المطلب الأول: التطور التاريخي لمسئوليات محافظ الحسابات | 58 |
| المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الممارسات المحاسبية الخاطئة | 60 |
| المطلب الثالث: إجراءات محافظ الحسابات عند وجود دلائل على احتمال الغش أو الخطأ | 61 |
| خلاصة الفصل | 64 |
| **الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات** | |
| تمهيـــد | 66 |
| **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية** | 67 |
| المطلب الأول: مراحل تصميم الاستبيان ومحتواه | 67 |
| المطلب الثاني: عينة الدراسة والأدوات المستخدمة | 68 |
| المطلب الثالث: الخصائص العامة لعينة الدراسة | 70 |
| **المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان** | 74 |
| المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان | 74 |
| المطلب الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة | 80 |
| خلاصة الفصل | 90 |
| خاتمـــة | 92 |
| قائمة المراجع | 95 |
| **قائمة الملاحق** | 102 |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير**
**قسم: علوم التجارية**

## الموضـــــــــــــــوع:

# اكتشاف الأخطاء المحاسبية من طرف محافظ الحسابات وطرق معالجتها
# دراسة لعينة من محافظي الحسابات

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

**تخصص: محاسبة**

إعداد الطالبة:

- كنزة رفراف

الأستاذ المشرف:

- أ/ بن عيشى عمار

| | |
|---|---|
| رقم التسجيل: | ..... |
| تاريخ الإيداع | ..... |

السنة الجامعية: 2017-2018

# قـــــــــــــائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ملخص للمعايير المتعارف عليها | 15 |
| 02 | توزيع استمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة | 68 |
| 03 | دائرة نسبية تمثل الجنس | 71 |
| 04 | دائرة نسبية تمثل عدد سنوات الخبرة | 72 |
| 05 | دائرة نسبية تمثل المؤهل العلمي | 73 |
| 06 | دائرة نسبية تمثل التخصص العلمي | 74 |

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
***كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير***
***قسم:علوم التجارية***
التخصص: محاسبة

# استبيان

أخي الفاضل أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تقوم الطالبة بإجراء بحث بعنوان "**اكتشاف الأخطاء المحاسبية من طرف محافظ الحسابات وطرق معالجتها**"، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الماستر في المحاسبة من جامعة محمد خيضر ببسكرة.

لذا نرجو التكرم والإجابة بصدق عن الأسئلة المطروحة، من وجهة نظركم حول الموضوع، من خلال وضع العلامة ( X) على الإجابة التي ترونها ملائمة، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

- **معلومات عامة:**

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

3. **المؤهل العلمي:**

بكالوريا ☐ ليسانس ☐

ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة أخرى ☐

4. **التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ مالية ☐

تدقيق ☐ اقتصاد ☐

**المحور الأول:التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي.**

| الرقم | العبارات | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإلمام بمعايير التدقيق الدولية تساعد محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش. | | | | | |
| 02 | تعمل مكاتب محافظي الحسابات على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية. | | | | | |
| 03 | يعمل مكتب محافظ الحسابات على تدريب محافظ الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا لمعايير التدقيق الدولية | | | | | |
| 04 | يحرص مكتب محافظ الحسابات على اهتمام بتطوير أداء محافظي الحسابات لرفع من كفاءتهم المهنية. | | | | | |
| 05 | تحديد السياسات والإجراءات المكتوبة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات المهنية. | | | | | |

**المحور الثاني: معوقات كشف الأخطاء والغش.**

| الرقم | العبارات | تؤثر بشدة | تؤثر | محايد | لا تؤثر | لا تؤثر بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | كثرة الاستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات | | | | | |
| 02 | عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية. | | | | | |
| 03 | كثرة التشريعات المالية والإدارية ذات الصفة المالية لنفس المجال. | | | | | |
| 04 | ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة للتدقيق. | | | | | |
| 05 | تدخل السلطة التنفيذية في شؤون محافظ الحسابات. | | | | | |
| 06 | تواطؤ محافظ الحسابات مع الجهة الخاضعة للتدقيق | | | | | |
| 07 | إحالة الموظفين ذوي الخبرات الطويلة في الجهات | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخاضعة للتقاعد | | | | | |
| 08 | التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت إدانته بارتكاب الغش. | | | | | |
| 09 | عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق محافظي الحسابات. | | | | | |
| 10 | سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة أعلى من سلطة محافظ الحسابات. | | | | | |

**المحور الثالث: الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات.**

| الرقم | العبارات | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | التحكم في أجهزة وبرامج الإعلام الآلي تساعد محافظ الحسابات في أداء مهامه. | | | | | |
| 02 | يأخذ محافظ الحسابات في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات التدقيق. | | | | | |
| 03 | يتحقق محافظ الحسابات من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن من المفوض بذلك. | | | | | |
| 04 | على محافظ الحسابات مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في قواعد البيانات والتحقق من صحتها وسلامتها. | | | | | |
| 05 | محافظ الحسابات على دراية تامة للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثرة ببيئة الحاسب الآلي في عملية التدقيق. | | | | | |
| 06 | استخدام وسائل تقنية، وأساليب حديثة في القيام بأعمال التدقيق تؤثر إيجابا على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق. | | | | | |
| 07 | استخدام الأساليب المحاسبية في عملية التدقيق تسهل من عمل محافظ الحسابات للأنظمة المحاسبية المعدة على الحاسب الآلي. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 08 | يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات محافظ الحسابات حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة. | | | | | |
| 09 | التزام محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يساعد على كشف الأخطاء في القوائم المالية. | | | | | |
| 10 | على محافظ الحسابات تحمل مسؤولياته المهنية، وان يتسم بالحساسية المهنية في كافة الأنشطة التي يؤديها لتحقيق عدالة القوائم المالية. | | | | | |
| 11 | على محافظ الحسابات أن يسعى جاهدا لتحسين كفاية وجودة الخدمة التي يقدمها مع تنفيذ المسؤوليات المهنية بأقصى قدر ممكن. | | | | | |

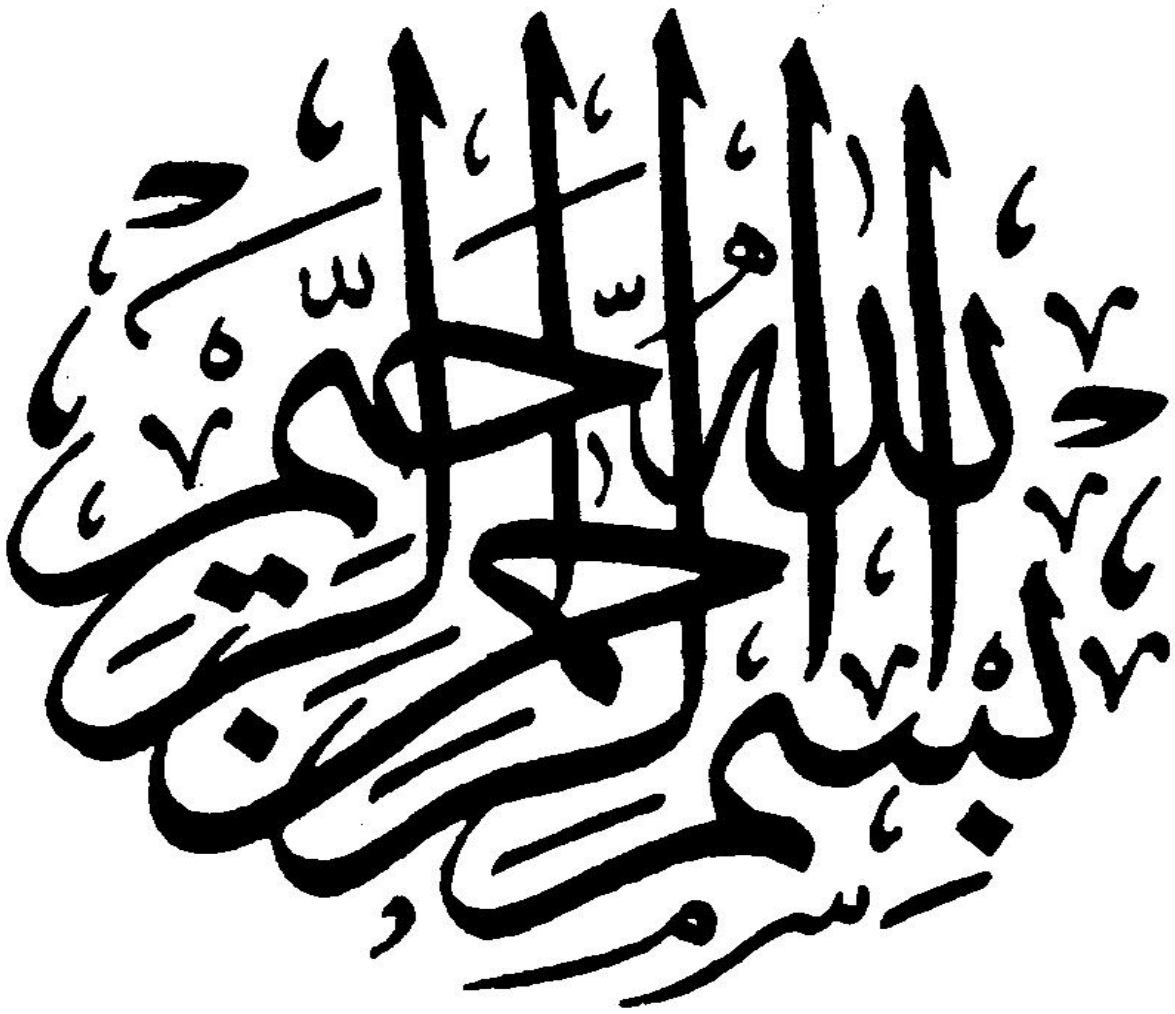
بسم الله الرحمن الرحيم

# الخـــــاتـــــمة

من خلال دراستنا لموضوع اكتشاف الأخطاء المحاسبية من طرف محافظ الحسابات اتضح لنا مدى مسؤولية هذا الأخير في اكتشاف هذه الممارسات الخاطئة عن طريق إبداء رأيه حول صحة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة التي تسعى إلى القيام بأساليب الغش لتحقيق بعض الأهداف الذاتية.

ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه محافظ الحسابات الذي يجب أن يتميز بالاستقلال والحياد والخبرة المهنية للتصدي لمثل هذه الأساليب وضمان الحصول على قوائم مالية على قدر عالي من الشفافية والموثوقية لاتخاذ القرارات السليمة.

1. **نتائج الدراسة:**

- التدقيق الخارجي عملية منظمة ومنهجية تؤطرها مجموعة من المعايير والقوانين.
- يستند التدقيق الخارجي على مجموعة من المبادئ والفروض التي تحدد إطاره النظري.
- محافظ الحسابات مهني مستقل يتصف بالنزاهة والأمانة، يبدي برأيه حول صحة القوائم المالية.
- التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية تعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء المحاسبية.
- لا يعتبر محافظ الحسابات مسئولا عن منع الأخطاء والغش، ولكن يجب عليه أن يبذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لانجاز عملية التدقيق بطريقة صحيحة وكتابة التقرير النهائي.
- تعتمد المؤسسة على ممارسة أساليب غش في عناصر القوائم المالية لتحسين صورتها.

2. **توصيات الدراسة:**

- الاهتمام بالتأهل العلمي والمهني لمراجع الحسابات وتطوير أدائهم بشكل مستمر.
- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات محافظ الحسابات بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.
- عدم التراخي في تطبيق نصوص القانون بحق الشخص الذي يرتكب الغش المحاسبي.
- يتوجب على محافظي الحسابات الامتثال لتوقعات المجتمع المالي بضرورة مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء أو الغش بالقوائم المالية.
- يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بفهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، النظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق لكي يخفف من مخاطر عملية التدقيق.

- إقامة ملتقيات لمحافظي الحسابات الغرض منها إطلاع محافظي الحسابات بالتطورات الحاصلة في الجانب النظري للمهنة بغرض تحسين جانب الممارسة.

**3. آفاق الدراسة:**

في نهاية هذه الدراسة ولمزيد من البحث في هذا المجال نقترح على المهتمين بهذا الموضوع بعض الدراسات المكملة والمنصبة في سياق الدراسة:

- مدى التزام محافظي الحسابات في الجزائر بتطبيق معيار التدقيق رقم (240).
- أثر خدمات محافظي الحسابات على صدق وعدالة القوائم المالية.
- إلي أي مدى يمكن لمحافظ الحسابات الحد من الغش والخطأ المحاسبي.

**تمهيد**

إن ازدياد الحاجة البشرية للسلع والخدمات المتنوعة، أوجب ظهور مؤسسات تلبي هذه الحاجيات، ومع انفصال الملكية عن الإدارة وضخامة المؤسسات أصبحت هناك حرية في تسيير الأموال. وهذا ما أدى إلى ظهور نوع من التلاعب في المعلومات ووجود أخطاء مقصودة وغير مقصودة.

من هنا ظهرت الحاجة إلى وجود ما يسمى بالتدقيق الخارجي، الذي يقوم على فحص العمليات التي قامت بها المؤسسة ثم التحقق ما إذا كانت القوائم المالية معبرة عن المركز المالي خلال تلك الفترة عن طريق شخص ذو خبرة مهنية ومحايد يعطي رأيه الفني عن صحة المعلومات والوثائق وتطابق القوائم المالية للواقع.

لمعالجة ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي.
- ✓ المبحث الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها.
- ✓ المبحث الثالث: ماهية محافظ الحسابات.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي

يعود مفهوم التدقيق الخارجي إلى العصور القديمة حيث أخذا هذا المفهوم في التطور ليواكب تطور الحياة الاقتصادية، وهذا لما له من أهمية في مساعدة كل الأطراف الداخلية والخارجية المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات وصيانة وحماية أموال المؤسسة.

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي و تاريخ نشأته.

#### الفرع الأول: نشأة التدقيق الخارجي

- **المرحلة الأولى: من العصر القديم حتى سنة 1500 م**

في أوائل هذه الفترة، كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع التلاعب أو غش بالدفاتر.

كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الاستماع، أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم.[1]

- **المرحلة الثانية: من سنة 1500م إلى 1850 م**

انتشر النشاط التجاري في أوروبا وخاصة في ايطاليا خلال هذه الفترة، وبرزت الحاجة إلي نظام محاسبي يواجه التزايد الكبير في المعاملات التجارية، وبظهور نظام القيد المزدوج أمكن تسجيل العمليات التجارية بصفة منظمة.

[1] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر و تحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة–دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا–سطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص 03.

في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بان الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقا تفصيليا لجميع العمليات المسجلة في الدفاتر والسجلات.[1]

- **المرحلة الثالثة: من سنة 1850م إلي 1905م**

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862 الذي أقر ضرورة استعمال محافظي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة. فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة و نشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.[2]

أما بالنسبة لأهداف التدقيق في نهاية هذه الفترة فيمكن اختصارها في النقاط التالية:

- اكتشاف الغش و التلاعب بالدفاتر و السجلات المحاسبية.
- اكتشاف الأخطاء الفنية و الأخطاء المتعلقة بالمبادئ المحاسبية.

- **المرحلة الرابعة: من سنة 1905م إلى يومنا هذا**

أهم ما يميز هذه الفترة هو ظهور شركات الكبرى و كذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات**– مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر–3– الجزائر، 2010–2011، ص 04

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية–دراسة مقارنة**– أطروحة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2014–2015، ص 05.

غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير محافظ الحسابات المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.[1]

**الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي**

يختلف مفهوم التدقيق الخارجي باختلاف المفكرين لكن يتوافقون في المضمون، ومن بين المفاهيم نجد:

- ❖ يعرف التدقيق الخارجي على أنه علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات المؤسسة محل التدقيق بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه المؤسسة.[2]
- ❖ عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق الخارجي على انه (عملية منظمة ومنهجية "SYSTEMATIC" لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى توافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق).[3]
- ❖ كما عرف التدقيق الخارجي بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[4]
- ❖ عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق الخارجي على أنه( مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم).[5]

---

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، فرع محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائري3، الجزائر، 2010-2011، ص 04.

[2] غسان فلاح مطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2006، ص 14.

[3] Henri Mitonneau, **réussir l'audit des processus**, 2èmeédition, afnor, France, 2006,p53

[4] خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014، ص 07.

[5] Lionnel collins et Gérard valin, **Audit et contrôle interne,** aspects financiers, opération et stratégiques, 4éme édition, Dalloz, paris, 1992, p 17.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف بسيط للتدقيق الخارجي على أنه:

" عملية جمع البيانات والوثائق المتعلقة بالمؤسسة، ودراستها وتقييمها من أجل الوصول إلى إبداء رأي فني محايد من طرف شخص مستقل ذو كفاءة مهنية".

**المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الخارجي**

**الفرع الأول: أهداف التدقيق الخارجي**

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل عدة في الفترة الأخيرة، و لقد كان لعبارة القاضي "لوباس" في قضية حلج القطن سنة 1897 الأثر الأكبر في تغيير النظر لعملية التدقيق ككل وهي العبارة المشهورة "إن المدقق هو كلب حراسة لا كلب بوليس لاقتفاء أثر المجرمين." ويمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما: التقليدية والحديثة المتطورة.[1]

1) **الأهداف التقليدية:** تصنف الأهداف التقليدية إلى

- **أهداف رئيسية**
  - ✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
  - ✓ إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- **أهداف فرعية (ثانوية)**
  - ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
  - ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
  - ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
  - ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
  - ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
  - ✓ تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة محافظ الحسابات.

[1] رأفت سلامة محمود و آخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص ص 21-22.

**2) الأهداف الحديثة أو المتطورة**

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- ✓ تقييم نتائج العمال وفقا للأهداف المرسومة.
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

**الفرع الثاني: أنواع التدقيق الخارجي**

هناك أنواع متعددة من التدقيق الخارجي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلي عملية التدقيق من خلالها.

ويمكن تصنيف التدقيق حسب عدة مؤشرات وهي كالتالي:[1]

**1) من حيث نطاق عملية التدقيق**

- ➢ **تدقيق كامل:**

بموجب هذا النوع يقوم محافظ الحسابات بفحص القيود والسجلات بنسبة 100% هذا يحصل في المشاريع الصغيرة وما يسمى تدقيقا كاملا تفصيليا détaille audit.

وقد تطور التدقيق الكامل مع توسع المشاريع والشركات الصغيرة إلى ما يسمى تدقيق كامل اختياري .test-check audit وبموجب هذا النوع يقوم محافظ الحسابات بفحص عينات من القيود والسجلات والمستندات التي تتناسب مع أنظمة الرقابة الداخلية تناسبا عكسيا، ولا يجوز الحد من سلطت التدقيق بتحديد حجم نطاق التدقيق في كل من التدقيق الكامل والكامل الاختياري.

- ➢ **تدقيق جزئي:**

يقتصر عمل محافظ الحسابات على فحص بعض العمليات أو البنود التي يعهد إليه بتدقيقها فقط كفحص التقدير أو مخزون السلع، لا يعطي محافظ الحسابات رأي فني حول القوائم المالية في هذا النوع من التدقيق.

[1] إيهاب نظمي و هاني العزب، **تدقيق الحسابات- الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص23.

**2) من حيث المصدر الذي ينص عليه**

حسب هذا المؤشر يمكن تمييز نوعين من التدقيق هما:[1]

- **تدقيق قانوني (إلزامي):**

في هذا النوع من التدقيق، العملية تقوم بأحكام القانون بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين محافظ الحسابات لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ومن ثم يترتب عن عدم القيام بذلك التدقيق وقوع المؤسسة في المخالفة وتكون تحت طائلة العقوبات المقررة. ففي هذا الصدد تنص المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على انه "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين تعيين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاثة سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني..." فهذه المادة تلزم المؤسسات تعيين محافظ الحسابات وتحدد كذلك مدة تعيين بثلاثة سنوات تكون قابلة للتجديد مرة واحدة وهذا حسب ما ينص عليه القانون رقم 01-10 المنظم لعملية مزاولة مهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمعوض للقانون رقم 91-08.

- **تدقيق الاختياري:**

هذا النوع من التدقيق يتم بصفة اختيارية من طرف المؤسسة وبدون وجود إلزام قانوني يحتم القيام بها، كما يمكن أن يكون هذا التدقيق إما كاملا أو جزئيا، والمؤسسة تطلب هذا التدقيق لزيادة الثقة بالقوائم المالية واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال والمركز المالي، كما يستعمل خاصة في حالات انفصال أو انضمام شريك جديد وكذلك لتحديد حقوق الشركاء.

**3) من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات)**

يوجد نوعين من التدقيق حسب هذا المؤشر هما:[2]

- **تدقيق شامل (تفصيلي):**

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة،

[1] سفير محمد و رزقي إسماعيل، **مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول" **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، المنعقدة في جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

[2] محمد أمين مازون، مرجع سابق، ص 12.

فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص محافظ الحسابات على مراعاتهما باستمرار، وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

- **تدقيق اختباري:**

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها محافظ الحسابات من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على محافظ الحسابات توسيع حجم العينة.

**4) من حيث توقيت عملية التدقيق**

ينقسم التدقيق حسب التوقيت الى:

- **تدقيق مستمر:**

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية ... أو بطريقة غير منتظمة. وهذا النوع من التدقيق يتبعه محافظ الحسابات بصفة خاصة في حالة:[1]

- ✓ كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها؛
- ✓ عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته؛
- ✓ توافر عدد كبير من مساعدي محافظ الحسابات، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة.

ولهذا النوع مزايا و عيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- **مزايا التدقيق المستمر:**

✓ يمكن لمحافظ الحسابات أن يقوم بتدقيق أكثر تفصيلا نظرا لوجود الوقت الكافي على مدار السنة؛

[1] محمد أمين مازون، مرجع سابق، ص 12.

[2] حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009، ص51.

- ✓ كثرة تردد محافظ الحسابات على المؤسسة له أثره في انتظام العمل وإنجازه بسرعة ودقة وتقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب؛
- ✓ تمكن محافظ الحسابات من الانتهاء من التدقيق النهائي بوقت قصير؛
- ✓ تصحيح المؤسسة للأخطاء بصورة سريعة، ويمكن من اكتشاف التلاعب قبل أن يستفحل؛
- ✓ انتظام العمل بالنسبة لأعمال محافظ الحسابات، حيث يوزع وقته ووقت مساعديه على المؤسسات المختلفة التي يقوم بتدقيقها طوال السنة.

- **عيوب التدقيق المستمر:**
  - ✓ هناك احتمال لتلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها؛
  - ✓ عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق؛
  - ✓ ترهق محافظ الحسابات ومساعديه نظرا لامتدادها لوقت طويل واحتمال دخول محافظ الحسابات في الروتين؛
  - ✓ التردد الكثير لمحافظ الحسابات على المؤسسة قد ينتج عنه صلات مع الموظفين قد تضر بمصالح العمل أو ينجم عنها إحراج في حالة اكتشافه للخطأ.

➢ **تدقيق نهائي:**

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ محافظ الحسابات إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.[1]

- ومن مزايا التي يحققها التدقيق النهائي:
  - ✓ تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها، حيث أن جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها؛
  - ✓ عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن محافظ الحسابات ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلي السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال؛

[1] محمد أمين مازون، مرجع سابق، ص ص13-14.

- ✓ تضعف من احتمالات السهو من جانب محافظ الحسابات ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات لمحدودية الوقت.

- إلا أنه يعاب على التدقيق النهائي بعض النقاط:

- ✓ قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق؛
- ✓ القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية، وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدا في عملية التدقيق؛
- ✓ اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لان توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها؛
- ✓ قد يؤدي إلي ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

**المطلب الثالث: مبادئ وفروض التدقيق الخارجي**

**الفرع الأول: مبادئ التدقيق الخارجي**

تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ التدقيق الخارجي يتطلب تحديد أركانه وهي:[1]

- ركن الفحص
- ركن التقرير.

**1) المبادئ المرتبطة بركن الفحص**

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، مرجع سابق، ص ص 30-31.

- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الهداف وتلك التقارير.
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأى محافظ الحسابات وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى محافظ حسابات عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

**2) المبادئ المرتبطة بركن التقرير**

وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي:[1]

- **مبدأ كفاية الاتصال:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير محافظ الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح:** يشير إلى مراعاة أن يفصح محافظ الحسابات عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وابراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ الإنصاف:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير محافظ الحسابات، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.
- **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به محافظ الحسابات، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 23-24.

وذلك بالإضافة إلى قيام محافظ الحسابات بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بها ( التفسيرات، الجوانب المادية ...الخ) مع مراعاة أن يقوم محافظ الحسابات بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

**الفرع الثاني: فروض التدقيق الخارجي**

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار، ولكن لم تحضي فروض التدقيق بنفس الأهمية التي أعطيت لفروض المحاسبة مما جعل هذه الفروض تجريبية قابلة للتطوير والتغيير.[1]

ويمكن تلخيص أهم الفروض في الآتي:

1) **قابلية البيانات للفحص**

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة.[2]

والهدف من فحص البيانات هو الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريضة التي سنسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها، وتتمثل هذه المعايير في العناصر الآتية:

- **الملائمة:** والمقصود بها ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها، حيث يختلف شكل ومضمون عناصر القوائم المالية الختامية من دولة إلي أخرى تبعا لاختلاف الطرق و الأساليب و الأنظمة المحاسبية التي تحكم إعدادها.
- **القابلية للفحص:** معنى ذلك إذا قام شخصان أو أكر بفحص المعلومات نفسها فإنه لابد أن يصلا إلي نفس المقاييس أو النتائج التي يجب التوصل إليها، وتنبع أهمية هذه المعايير من ابتعاد مستخدمي المعلومات عن مصدر إعدادها، وتعارض مصالحهم مع مصالح معدي تلك القوائم.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 20.

[2] حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال"**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008، ص45.

- **البعد عن التحيز:** نعني بذلك ضرورة تسجيل العمليات حسب طبيعتها دون زيادة أو نقصان، وتعبر هذه العمليات عن حقيقة ما يجري داخل الشركة بطريقة موضوعية.

2) **عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة محافظ الحسابات و إدارة المؤسسة**

يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين محافظ الحسابات والإدارة، حيث يقوم محافظ الحسابات بإمداد الإدارة بمعلومات بغية اتخاذ قرارات صائبة، بينما نجد الإدارة تمد محافظ الحسابات بمعلومات يستطيع على أساسها أن يبدي رأيه الفني المحايد على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.[1]

3) **خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية**

يثير هذا الفرض مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.[2]

4) **العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل**

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح، لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الإجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.[3]

5) **فرض وجود نظام رقابة داخلي سليم**

يقوم نظام الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم والذي يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ، مما يجعل محافظ الحسابات يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ، فإذا توفر في المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فان مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة اكبر من قبل الإدارة و الملاك، ، ويشمل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة:[4]

---

[1] حمادي نبيل، مرجع سابق، ص 46 .

[2] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، **المراجعة و تدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص14 .

[3] نفس المرجع، ص 15.

[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 21.

- ✓ الرقابة المحاسبية.
- ✓ الرقابة الإدارية.
- ✓ الضبط الداخلي.

## المبحث الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

جاءت معايير التدقيق المتعارف عليها التي أصدرها مجمع المحاسبين الأمريكيين سنة 1954 لتحكم على أداء محافظ الحسابات أثناء عمله ومرتبطة بطبيعة التدقيق وأهدافه، حيث أننا من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى معايير التدقيق المتعارف عليها و الملخصة في الشكل التالي:

**الشكل (01): ملخص للمعايير المتعارف عليها**

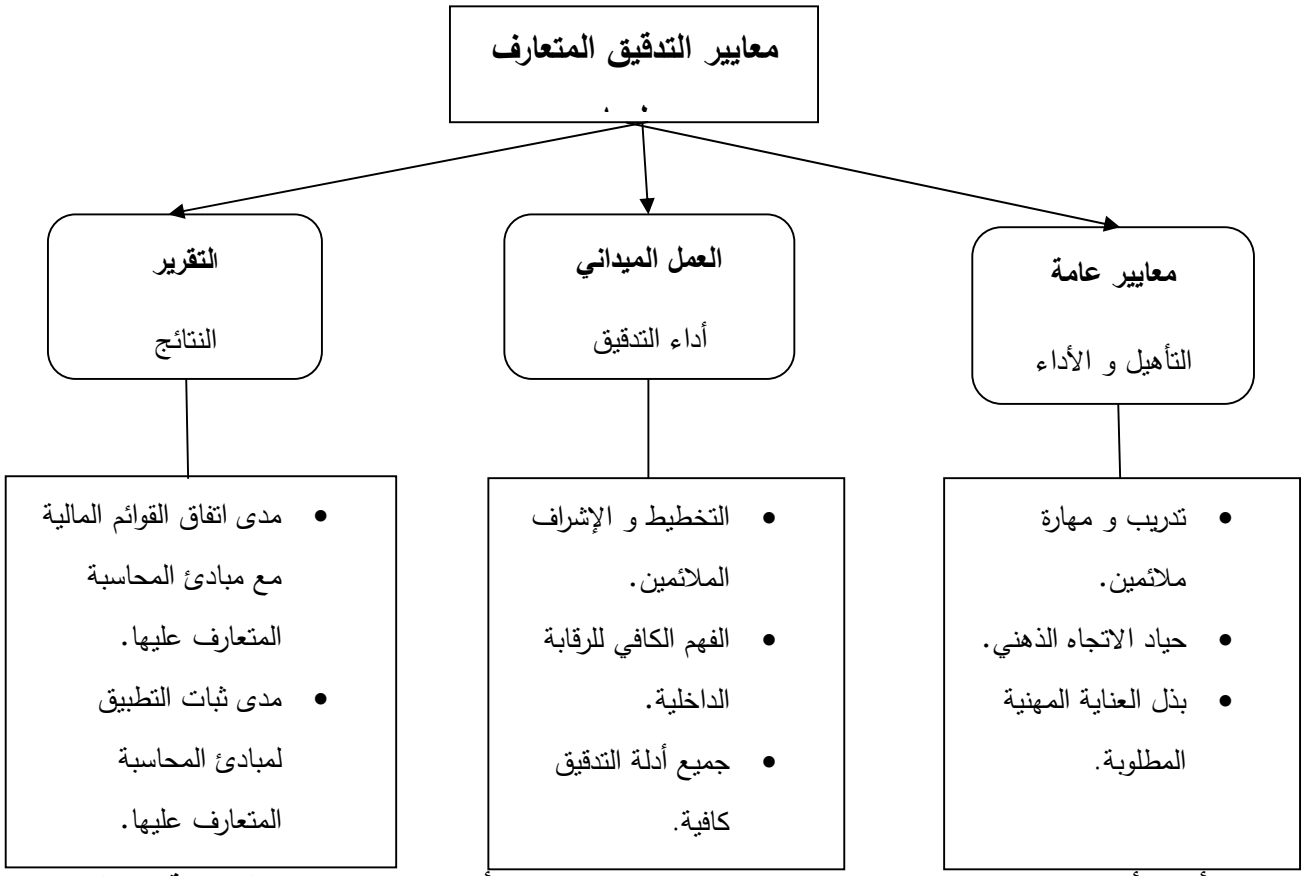


**المصدر**: أرينز ألفين، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، السعودية، 2005، ص42.

يلاحظ من الشكل أعلاه، أنه تم تقسيم معايير التدقيق إلى ثلاث مجموعات رئيسية، والمتمثلة في معايير عامة تحكمها ثلاث معايير خاصة بشخصية القائم بعملية التدقيق، ومعايير العمل الميداني تتعلق بتنفيذ

عملية التدقيق، وكذا معايير التقرير أي ما يتوصل إليه محافظ الحسابات من نتائج يتم إبلاغها لمستخدمي القوائم المالية.

**المطلب الأول: المعايير العامة**

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني واعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر (شخصية) لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها محافظ الحسابات، وبالتالي فإنه يمكن القول بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهمية ومغزاه يتعين أن يكون محافظ الحسابات على درجة من الكفاءة وأن يتمتع بالاستقلال المطلوب، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها.[1]

1. **معيار التدريب و الكفاءة**

يعني هذا المعيار أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة، وتتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لابد أن يتمتع صاحبها بالتدريب العلمي والعملي المناسبين، وحتى تكون هناك ثقة لدى الأطراف المستعملة لأراء محافظ الحسابات يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والعملي والاستقلال عند إبداء الرأي.[2]

- **التأهيل العلمي:** معنى هذا أن يكون لدى محافظ الحسابات مؤهلا جامعيا في المحاسبة والتدقيق كذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى، كالإلمام بالجوانب السلوكية والإدارة مثل الاقتصاد و الإحصاء.
- **التأهيل العملي:** معنى هذا المعيار أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون محافظ حسابات قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 38.
[2] بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص 16.

- **التكوين المهني المستمر**: على محافظ الحسابات أن يلتحق بصفة إجبارية أو اختيارية بمختلف برامج التكوين المستمر عن طريق الملتقيات وفرص التكوين المختلفة، هذا حتى يقوم بتحديث معلوماته العلمية والعملية، وهذا ما يتيح له كذلك مواكبة آخر مستجدات المهنة.

2. **معيار الاستقلالية**

يقوم محافظ الحسابات بتلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات، وحتى تتوفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية لابد أن يكون محافظ الحسابات غير متحيز، أي أنه يقدم رأيا موضوعيا غير متحيز.

ولابد على محافظ الحسابات أن يكون مستقلا ماديا وذهنيا، فالاستقلال المادي يعني عدم وجود مصالح مادية بخلاف أتعابه المتفق عليها، فحين أن الاستقلال الذهني يعني مدى قدرة محافظ الحسابات على العمل بنزاهة وموضوعية.[1]

يمكن تحديد الأبعاد الدالة على استقلال محافظ الحسابات:[2]

- **الاستقلال في إعداد برنامج تدقيق:** يستطيع محافظ الحسابات في ظل هذا البند تحديد برنامج التدقيق وخطوات العمل وحجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها وكذا الجوانب والأجزاء المراد تدقيقها من نظام المعلومات المحاسبية ككل، مما لا شك فيه أن هذا البعد بتضمن عدم تدخل الإدارة في استبعاد أو تحديد أو تعديل ما تم أخذه من طرف محافظ الحسابات في برنامجه.
- **الاستقلال في مجال الفحص:** يعتبر محافظ الحسابات مستقلا وحرا في اختبار حجم المفردات المراد فحصها من مجموع المفردات، إذ يستطيع محافظ الحسابات في هذا الإطار فحص جميع البيانات، المستندات، السجلات ومسار عملية التجهيز للتقرير بعدها عن صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها.
- **الاستقلال في إعداد التقرير:** يعتبر محافظ الحسابات مستقلا في كتابة تقريره الموضح لعملية الفحص والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية، مع إظهار فيه كافة الحقائق التي تم اكتشافها إبان عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية، إذ ينبغي في هذا

[1] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة: سونلغاز**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 19.

[2] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

الإطار عدم تدخل الغير لتحريف أو تعديل الحقائق في التقرير أو استبعاد بعض الحقائق ذات الأهمية منه.

3. **معيار العناية المهنية**

يجب على محافظ الحسابات أن يلتزم بالمعايير الفنية والأخلاقية للمهنة وأن يسهر على تحسين خدماته، وأن يقوم بمسؤولياته المهنية على أحسن وجه، وتتطلب العناية المهنية أن يقوم محافظ الحسابات بمسؤولياته بكفاءة واجتهاد، وأن يهتم بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم خدماته ولكي يبقى محافظ الحسابات محافظا على الكفاءة عليه أن يلتزم بقواعد التدريب والتطوير المهني طوال ممارسته لمهنته.

تتطلب العناية المهنية أيضا أن يتفهم محافظ الحسابات جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل عليه بالاستشارة، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم محافظ الحسابات خدماته دون أخطاء وبدقة واهتمام.[1]

**المطلب الثاني: معايير العمل الميداني**

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى محافظ الحسابات غير كاف لكي يقوم بمهمته على أحسن وجه، وإعطاء رأيه الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، فهناك أيضا معايير العمل الميداني المتعلقة بتنفيذ مهمة التدقيق حيث يجب على محافظ الحسابات أن يكون ملما بها، وأن يلتزم بها أثناء تنفيذه للمهمة، وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة، وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير كما يلي:[2]

1) **التخطيط و الإشراف:**

يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بإعداد برنامج التدقيق على شكل خطة مكتوبة لتنفيذ الإجراءات والعمليات، وأن تتضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية الواجب فحصها، وكذلك الوقت المحدد لذلك مع اتصاف هذا البرنامج بالمرونة مستفيدا في ذلك من المعلومات التي حصل عليها خلال فترة

[1] غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة–حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003–2004، ص 11.

[2] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي–دراسة تطبيقية**، مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص ص 44–45.

التخطيط، ومع مراعاة إمكانية تعديل بعض الإجراءات التي يتضمنها برنامج التدقيق عند الحصول على معلومات إضافية تستوجب التعديل.

ويعد وجود الإشراف الملائم أمرا ضروريا في مهمة التدقيق، حيث إن العديد من أنشطة العمل الميداني يتم تنفيذها بواسطة مساعدين لديهم خبرات عملية محدودة.

ويأتي الإشراف على المساعدين بعد تخصيصهم على مهام الفحص، أي لا تنتهي عملية تخطيط التدقيق بعد تخصيص المساعدين حيث يجب متابعتهم والاطلاع على عملهم، للتأكد من أنهم يقومون بالعمل الذي كلف إليهم على أحسن وجه وتقييم أدائهم ومتابعة مدى تقدمهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

2) **دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية:**

يجب على محافظ الحسابات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم بالمؤسسة محل التدقيق كأساس يمكن الاعتماد عليه في تحديد المدى المطلوب من الاختبارات لوضع إجراءات التدقيق المناسبة لها.[1]

يعد هذا المعيار من الأهمية بمكان لان مدى ما يقوم به محافظ الحسابات من فحص واختبارات يتوقف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإجراءات التدقيق التي تستخدم في المؤسسة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في مؤسسة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.

3) **أدلة و براهين كافية:**

يعني أن يجمع محافظ الحسابات الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية، ويتم هذا من خلال الفحص والملاحظة والمصادقات والاستفسارات حتى يتوفر لديه أساسا معقولا لرأيه في القوائم المالية موضوع الفحص، ويقتضي التماشي مع هذا المعيار فهم المهمة فهما جيدا وكاملا والانتباه إلى الأخطاء والعناصر غير العادية.[2]

[1] غوالي محمد بشير، مرجع سابق، ص12.

[2] نفس المرجع ، ص 12.

**المطلب الثالث: معايير إعداد التقارير**

يعتبر تقرير محافظ الحسابات المنتج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلي مستخدمي القوائم المالية، حيث أن تقرير محافظ الحسابات يلعب دورا أساسيا عند اتخاذ مستخدمي القوائم المالية القرارات.[1]

لذلك تم تقسيم معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات إلى أربعة معايير هي كالتالي:[2]

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه.
- يجب أن يبن التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بنفس طريقة الفترة السابقة.
- تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك.
- يجب أن يتضمن التقرير رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية ككل، أو امتناعه عن إبداء الرأي.

وفي الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلي ذلك.

**1) إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:**

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير محافظ الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية، و لكنه يتطلب التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق لها تلك المبادئ.[3]

وبما أن محافظ الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن استخدامها في عملية الفحص.

ومن المبادئ المحاسبية الأساسية والمتعارف عليها نذكر:

- ✓ مبدأ استمرارية النشاط؛
- ✓ مبدأ استقرار الوحدة النقدية؛

[1] بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص20.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 57.

[3] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص 46.

- ✓ مبدأ الحيطة والحذر؛
- ✓ مبدأ القيد المزدوج؛
- ✓ مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية.

2) **ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:**

أما المعيار الثاني من معايير إعداد التقارير فانه يتطلب ضرورة تبيان تقرير التدقيق ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق، وبالطبع فان الإشارة إلى هذا الثبات والاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالتقرير إنما يهدف إلى:[1]

- ✓ التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية.
- ✓ أو لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير التدقيق.

3) **الإفصاح المناسب:**

كما أن المعيار الثالث من معايير إعداد التقرير يتطلب ضرورة إفصاح محافظ الحسابات بتقرير التدقيق عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، أي أن الإفصاح المناسب للقوائم المالية مفترض، ما لم يشير تقرير التدقيق إلى خلاف ذلك، ومن ثم فعندما يرى قارئ القوائم المالية تقرير تدقيق غير متحفظ، فإن هذا معناه أن محافظ الحسابات قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية.[2]

4) **إلمام تقرير محافظ الحسابات بجميع القوائم المالية (وحدة الرأي)**

ويتضمن هذا المعيار أن رأي محافظ الحسابات يلم بجميع القوائم المالية حتى يمكن التحقق من مدى صدق وصحة المركز المالي للمؤسسة ووضوح القوائم المالية بأجملها حتى تشمل الميزانية الخاصة بالمؤسسة، كما أن هذا المعيار لا يعني أن على محافظ الحسابات إعطاء موافقة تامة أو رفض على

[1] وليم قوماس و أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية و التطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، 1989، ص 63.
[2] نفس المرجع، ص 63.

كل القوائم المالية، ففي أغلب الحالات التي لا يمكن للمحافظ الحسابات إعطاء موافقة تامة عليها، فلا يقوم برفضها بصفة حتمي.[1]

وعلى محافظ الحسابات أن يتضمن تقريره رأي فني محايد عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها إبداء هذا الرأي والإشارة إلي العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.

يجب على محافظ الحسابات كذلك في حالة امتناعه عن إبداء الرأي أن يذكر بالتقرير الأسباب من وراء ذلك وقد تتضمن أسباب الامتناع عن إبداء الرأي كما يلي:

- ✓ تحديد نطاق عمل محافظ الحسابات بطريقة تؤثر جوهريا على إجراءات الفحص وعدم إمكانية إجراء الفحص بشكل كاف؛
- ✓ حالة عدم التأكد والتي تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، والتي تجعل محافظ الحسابات يعتبر إبداء رأي متحفظ لا يعد مناسبا بسبب عدم التأكد؛
- ✓ عدم استقلال محافظ الحسابات عن العميل و الذي يؤدي إلى عدم تمكنه من إبداء الرأي.

[1] بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص ص 22-23.

## المبحث الثالث: ماهية محافظ الحسابات

بعد انفصال الملكية عن الإدارة وجب وجود شخص يتمتع بالكفاءة المهنية والحياد ليلعب دور الوسيط في نقل أوضاع المؤسسة لمختلف الأطراف المهتمين، وعليه معرفة حقوقه ومسؤولياته لأداء مهمته على أكمل وجه.

### المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات

تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات نذكر منها:

- ❖ حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/07/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على انه "هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

-يحدد هذا القانون الشروط التي يستلزم أن تتوفر في محافظ الحسابات للممارسة المهنة، وهي كالتالي:

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية؛
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
- ✓ أن يؤدي اليمين المنصوص في القانون، حيث يؤدي الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد و قبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات الآتية:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، قانون رقم 10-01 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2010، ص 5،7.

**"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"**

- كما عرف محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 04 من القانون التجاري على أنه " هو الذي يقوم في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حسابات المؤسسة وصحتها. كما يقوم بالتدقيق في صحة القوائم المالية المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المدريين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها ويصادقون على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة، وصحة ذلك، والتحقق ما إذا تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين."[1]

**المطلب الثاني : حقوق و مسؤوليات محافظ الحسابات**

يتمتع محافظو الحسابات في الجزائر بمجموعة من الحقوق، ويقع على عاتقهم مجموعة من المسؤوليات التي تساعدهم على إتمام عملهم على أكمل وجه.

**الفرع الأول: حقوق محافظ الحسابات**

من أهم الحقوق التي يحضى بها محافظ الحسابات في الجزائر هي:[2]

- ✓ حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل و نشاط المؤسسة.
- ✓ حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسئول في المؤسسة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل محافظ الحسابات إلى تفسير مرضي له.
- ✓ من حق محافظ الحسابات فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقا لما تقضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية. إلى جانب ذلك فحص و تدقيق المجموعة المستندية من خلال المراجعة المستندية.

[1] المادة 715 مكرر 4 من قانون تجاري، ص 188.

[2] محمد السيد سرايا،**أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص 61-62.

- ✓ من حقوق محافظ الحسابات أيضا جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية (أسهم أو سندات) محفوظة فيها أو أوراق النقدية وفئاتها المختلفة.
- ✓ حق تدقيق وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على المؤسسة، وحق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
- ✓ حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينيبه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير التدقيق وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير.

**الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات**

تنقسم مسؤولية محافظ الحسابات إلى ثلاث:

- ➢ **مسؤولية المدنية:**

تنشأ المسؤولية المدنية عندما يكون هناك إهمال أو تقصير من جانب محافظ الحسابات أو مساعديه ويؤدي هذا الإهمال أو التقصير إلى إلحاق الضرر بفرد أو أفراد معينين وبالتالي يكون محافظ الحسابات مسؤولا عن تعويض من لحق بهم الضرر.

قد قام البعض بتقسيم المسؤولية المدنية إلى ما يلي:[1]

- ✓ **مسؤولية محافظ الحسابات تجاه العميل:**

يعتمد هذا النوع من المسؤوليات على وجود عقد بين محافظ الحسابات وعميله ويجب أن يكون العقد مكتوبا و محددا فيه واجبات محافظ الحسابات وحقوقه ونطاق عملية التدقيق، فإذا قصر محافظ الحسابات يكون مسؤولا عن تعويض عميله عن ذلك الضرر.

- ✓ **مسؤولية محافظ الحسابات تجاه الغير:**

يقصد بالغير مجموعة الأشخاص الحقيقية والاعتبارية من خارج المؤسسة والذين يعتمدون على تقرير محافظ الحسابات.

[1] محمد الإمام عبد الله أحمد، **مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية و كشف الأخطاء و المخالفات-دراسة ميدانية**، مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2016، ص ص 58-59.

من أمثلة هذه الأطراف: الدائنون، المستثمرون، حملة السندات وغير ذلك من الأطراف الخارجية.

هؤلاء الأطراف لا تربطهم علاقة تعاقدية مع محافظ الحسابات وقد لا يعلم محافظ الحسابات بامتداد تقريره ليشمل الأغراض الخاصة بتلك الطوائف إلا أنه يعتبر مسئولا مسؤولية مدنية عن تعويض تلك الأطراف لما لحقهم من ضرر.

- ✓ **مسؤولية محافظ الحسابات تجاه مساعديه:**

إن محافظ الحسابات هو الذي يقوم بتعيين مساعديه لتنفيذ عملية التدقيق وبالتالي فإن أي تقصير من جانبهم يكون مسؤولا عنه، فالمسؤولية المدنية أساسها التقصير أو الإهمال وطالما قام محافظ الحسابات باختيار وتعيين مساعديه لا يمكن أن يلقي بهذه المسؤولية على المساعدين حتى ولو كان الإهمال واضحا ونتيجة لفشل المساعد، وبذلك يكون محافظ الحسابات مسؤولا عن تعويض العميل أو الغير عن الضرر الذي أصابهم نتيجة إهمال المساعد أثناء قيامه بتنفيذ عملية التدقيق.

- ➢ **المسؤولية الجزائية (الجنائية):**

وهي المسؤولية الناجمة عن فعل جرمي يقوم به محافظ الحسابات أثناء ممارسته عمله، وبموجب دعاوي عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع.[1]

وتنحصر هذه المسؤولية بارتكاب محافظ الحسابات مخالفات كالاحتيال على أنظمة الدولة والغش ويترتب عليها دفع تعويض أو السجن أو الاثنين معا، كأن يساعد المؤسسة على التهرب من الضرائب من خلال تخفيض الأرباح في حالة الأرباح الصناعية والتجارية مما يضيع حقوق الدولة أو نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم.

- ➢ **المسؤولية الانضباطية:**

إن مهمة محافظ الحسابات هي في الواقع وفي جميع الدول تنظمها قوانين ومراسيم تنص على أحكام خاصة بهذه المهنة وتضع الواجبات المهنية الخاصة بها، كما تمارس هذه المهنة تحت سلطة

[1] عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين –دراسة تحليلية**،مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، 40.

هيئة معينة لها نظامها الداخلي. وتنشأ المسؤولية الانضباطية أو التأديبية من مخالفة أعضاء المهنة للقوانين المنظمة والواجبات المهنية والنظام الداخلي للهيئة التي يعملون تحت سلطتها. هذه الهيئة التي تضع عقوبات تأديبية للمخالفين حسب درجة خطورة المخالفة المرتكبة وتسهر على تنفيذها.[1]

إن العمل الانضباطي هدفه الدفاع عن مصلحة عامة مهنية و شرف المهنة، وهو يختلف عن العمل الجنائي والمدني، وهذا يدل على أنه:

- ✓ يمكن أن يتهم محافظ الحسابات بخطأ انضباطي عن عمل معين على الرغم من أنه لم يدان عليه سواء جزائيا أو مدنيا؛
- ✓ يمكن أن يدان على المستوى الانضباطي على نفس العمل الذي قد أدين عليه جزائيا أو مدنيا؛
- ✓ ويعتبر نطاق الخطأ الانضباطي واسعا نوعا ما لأنه يشمل:
  - كل مخالفة للقوانين و التنظيمات و القواعد المهنية؛
  - كل تقصير مهم؛
  - كل عمل مخالف للأمانة والشرف، حتى ولو كان لا يرتبط مباشرة بممارسة مهنة محافظ الحسابات.

**المطلب الثالث: المهام المنوطة بمحافظي الحسابات**

يتمتع محافظ الحسابات بمهام– وإن كانت في مجملها تتسم بالعشوائية– واسعة والتي تتمثل في إثبات شرعية وصدق الحسابات كما ينبغي عليه تحرير وإعداد تقارير ثم المصادقة عليها، على أنه ينبغي أن يعلم كل الجهات التي يخصها أمر المراقبة بأية معلومة يجدها ضرورية.[2]

[1] شريقي عمر، **مسؤوليات محافظ الحسابات دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2012، ص ص 97-98.

[2] طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 09، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2013، ص ص 41-42-43.

1) **إثبات شرعية و صدق الحسابات:**

يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن الحسابات السنوية للمؤسسة جاءت مستوفية لكل الشروط المنصوص عنها قانونا من جهة، كما أنها تعطي المصداقية وتلك الصورة الوفية لحسابات المؤسسة من جهة أخرى.

إن هاته المهمة تعد بحد ذاتها المهم الأساسية التي تسمح للمؤسسة بأن تتخذ ذلك الوضع القانوني المريح، لذلك كان لازما على محافظي الحسابات أن يتأكدوا من أن القائمين بالإدارة قد احترموا كل القوانين والتنظيمات التي تحكم المؤسسات لا سيما تلك المتعلقة بإعداد الحسابات.

فصدق الحسابات هو التعبير الوفي لوضعية المؤسسة الحقيقة التي تسمح للمتعاملين معها بأن يشعروا ببعض الأريحية، لذلك الصورة الوفية في مفهوم الكثيرون من الفقهاء هي تلك النظرة التي يتمتع بها كل محافظ للحسابات حول وضعية معينة إذ يتعلق الأمر بحقيقة خارجية تتطلب توافر تلك الموضوعية التي تسمح للمؤسسة بأن تتخذ ذلك الوضع الذي يساعدها على التطور.

2) **إعداد التقارير و المصادقة عليها:**

فبعد أن يتأكد محافظ الحسابات من صدق المعلومة وكذا الحسابات التي قدمها مسيرو المؤسسة، يتعين عليه إعداد تقارير والمصادقة عليها.

ففيما يخص إعداد التقارير، يلزم محافظ الحسابات بتقديم تقاريره إلى الجمعية العامة حتى يتسنى لأعضاء المؤسسة معرفة حال مؤسستهم، وهذا عبر التقرير العام السنوي و التقارير الخاصة.

**التقرير العام:** يكون محافظ الحسابات ملزم بإعداد تقرير عام، يثبت فيه أن ما جاء في تقارير المعدة مسبقا من طرف القائمين بالإدارة جاء وفقا للشروط المنصوص عنها قانونيا وكذلك عاكسا الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة.

ووجب على التقرير العام أن يكون مستوفيا جميع البيانات الأساسية والتي من شأنها أن تعطي لهذا التقرير تلك المصداقية والحجية أمام قارئيه، سواء تعلق الأمر بمعلومات تتعلق بحالة المؤسسة أو بفروعها وكذا بكل ما من شأنه أن يفيد في عملية تقييم حالة المؤسسة.

**التقارير الخاصة:** إضافة إلى التقرير العام يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقاريره الخاصة تشديدا منه على بعض المعاملات التي قد تحمل في طياتها أضرار للشركاء والمساهمين، الأمر الذي يجعله– بصفته رجل مهنة– يبدي رأيه في هاته المعاملات، وقد تكون هذه المعاملات عبارة عن: الاتفاقيات

المبرمة ما بين المؤسسة والمسيرين، تنازل المساهمين عن حق الأفضلية في الاكتتاب عند رفع رأس مال المؤسسة، مشروع حفظ رأس مال المؤسسة أو تحويل واندماج المؤسسة، العمليات المتعلقة بمختلف أشكال القيم المنقولة.

وعن المصادقة، فقد يصادق محافظ الحسابات على التقرير العام بدون تحفظ، كما يمكن له أن ينوه على بعض التحفظات محل إعلام لكل أعضاء المؤسسة، وفي الحالات التي يجد فبها أن القائمين بالإدارة لم يحترموا القوانين فيما يخص إعداد الحسابات فيمكن لمحافظ الحسابات أن يرفض المصادقة.

على أنه يتعين على محافظ الحسابات الذي يرفض المصادقة تعليل قراره وهذا حتى يتسنى للقائمين بالإدارة معرفة السبب.

3) **واجب الإعلام:**

ما دام أن محافظ الحسابات هو حامي الشرعية والمصداقية لحسابات المؤسسة، أوكلت له مهمة التفتيش والتحقيق عن كل صغيرة وكبيرة في المؤسسة من أجل وصوله إلى الحقيقة التي عليه إعلام الشركاء بها و كذلك السلطات العمومية والمتمثلة أساسا في السيد وكيل الجمهورية.

- إعلام الشركاء: كل نقص يكتشفه محافظ الحسابات ويكون من شأنه أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة يكون محلا للإعلام من طرف محافظ الحسابات.
- إخطار السيد وكيل الجمهورية: لقد حرض المشرع الجزائري على أن يكون للقضاء دور هام في مراقبة حياة المؤسسة، فألزم محافظ الحسابات بأن يخطر وكيل الجمهورية بكل ما من شأنه أن يعد خرقا لأحكام القانون التجاري و كذلك القوانين المكملة له لاسيما تلك المتعلقة بممارسة المهنة.

**الخلاصة**

من خلال ما سبق تناوله في هذا الفصل، فإن مصطلح التدقيق ليس وليد اليوم أو الأمس القريب فقد عرفه الإنسان بشكل بدائي، منذ بدأ الفرد مزاولة نشاطه لإشباع حاجاته، وأخذ هذا المصطلح بالتطور عبر الزمن صاحبه ظهور عدة أنواع للتدقيق تحكمها مبادئ و فروض.

بالإضافة إلى ذلك فإن مهنة محافظ الحسابات تخضع لمعايير التدقيق المتعارف عليها مثل المعايير العامة المرتبطة بالصفات الشخصية للقائم بعملية التدقيق.

إن حاجة المتعاملين الاقتصاديين الكبيرة لمعلومات مالية ومحاسبية أكثر موثوقية وأكثر شفافية هو ما زاد من أهمية مهنة محافظ الحسابات التي يجب أن تكون من طرف شخص محايد ومؤهل لديه الحق في طلب

أي وثيقة من المؤسسة وكذا القيام بتدقيق الحسابات وغيرها، وفي المقابل يقع على عاتقه ثلاث مسؤوليات هي مسؤولية مدنية، جزائية وانضباطية إذ كان هناك إهمال أو تقصير من طرفه أو قيامه بفعل جرمي يعاقب عليه.

**تمهيـــد**

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى مدخل مفاهيمي للتدقيق الخارجي وكذا التعرف على ماهية محافظ الحسابات، بالإضافة إلي تناولنا عموميات حول الغش والأخطاء المحاسبية، كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على عينة من مكاتب محافظي الحسابات، وذلك لمعرفة وجهات نظرهم حول مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء المحاسبية.

حيث تطرقنا لوصف منهجية الدراسة والأداة المستخدمة لجمع البيانات، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها وإجراءات التأكد من مدى صدق وثبات الأداة، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.
- ✓ المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سنقوم بالتعرف على الإطار المنهجي الذي تم الاعتماد عليه في انجاز هذه الدراسة، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية.

### المطلب الأول: مراحل تصميم الاستبيان ومحتواه

#### الفرع الأول: تصميم الاستبيان

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في جمع البيانات، والمتمثلة في أراء وجهات نظر محافظي الحسابات حول الأسئلة المطروحة. حيث مر تصميم استمارة الاستبيان على مرحلتين:

- **مرحلة التصميم الأولي:** وهي الخطوة الأولى في عملية إعداد الاستبيان، وفيها تم صياغة مجموعة من الأسئلة مع الأخذ بعين الاعتبار إشكالية الدراسة و فرضياتها.

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق، وذلك بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة وصياغة الأسئلة لتفادي الأخطاء المنهجية والتقنية.

- **مرحلة التصميم النهائي:** بعد إجراء بعض التعديلات بناء على ملاحظات وتوصيات الأساتذة المحكمين، تم تصميم الاستبيان بشكله النهائي، ومن ثم توزيعه على أفراد العينة عن طريق:
  - التسليم المباشر لأفراد العينة.
  - الاستعانة ببعض الزملاء فيما يخص الاستمارات الموزعة في ولايات أخرى.

#### الفرع الثاني: محتوى الاستبيان

تضمن الاستبيان مقدمة من اجل تقديم موضوع الدراسة، وتشجيعهم للمشاركة في إبداء آرائهم، كما بينا أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستتعامل بسرية تامة.

ويتكون هذا الاستبيان من ثلاث محاور تندرج تحتهم مجموعة من الأسئلة كما يلي:

-**الأسئلة العامة:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

-**المحور الأول:** يحتوي على 05 أسئلة تتعلق بالتزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي.

-**المحور الثاني:** يحتوي على 10 أسئلة مرتبطة بمعوقات كشف الأخطاء والغش.

-**المحور الثالث:** يحتوي على 11 سؤال يتعلق الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات.

**المطلب الثاني: عينة الدراسة والأدوات المستخدمة**

**الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة:**

اقتصر مجتمع الدراسة على فئة محافظي الحسابات فقط وذلك راجع إلي طبيعة موضوع الدراسة، لأنه يتطلب آراءهم حتى نتمكن من الوصول إلي النتيجة المرغوبة.

تكونت عينة الدراسة التي تم تجميعها في كل من ولاية بسكرة وبعض الولايات الأخرى من محافظي الحسابات. وقد تم توزيع 40 استبيان على عينة الدراسة، تم استرجاع 38 منها بمعدل استرداد بلغ 95% وهي نسبة جيدة، فيما كانت كل الاستمارات صالحة للتحليل الإحصائي.

**الجدول رقم (02): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان**

| | الاستبيانات الموزعة | الاستبيانات المهملة | الاستبيانات الصالحة |
|---|---|---|---|
| **العدد** | 40 | 2 | 38 |
| **النسبة** | %100 | %5 | %95 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان

**الشكل رقم (02): توزيع استمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة**

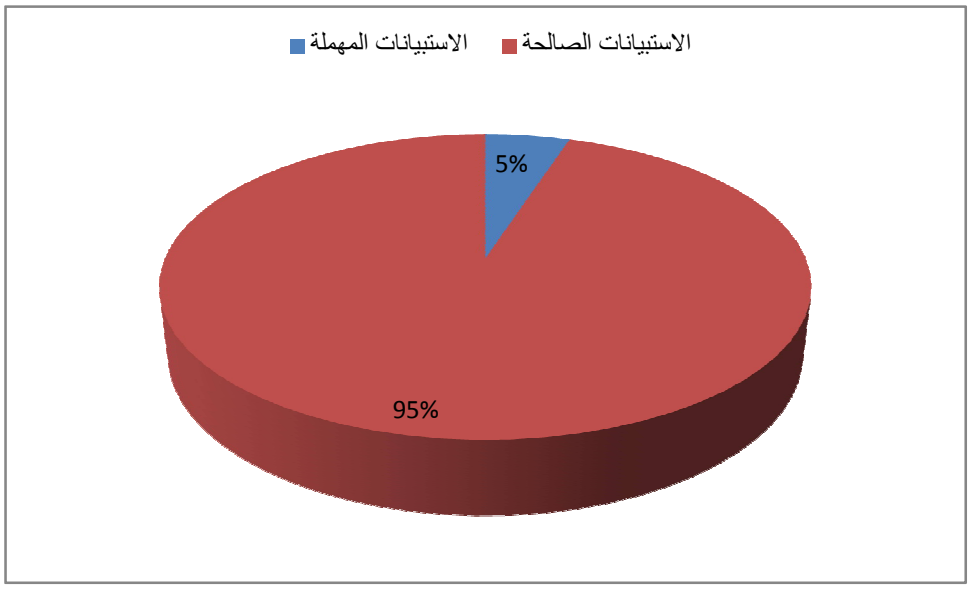


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج EXCEL

**الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة**

**1. الأدوات الإحصائية:**

- **اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ**

من اجل اختبار مصداقية الاستبيان ومصداقية المستجوبين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب

- ✓ نتائج اختبار الثبات: عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات ألفا كرونباخ على الإجابات عينة الدراسة المكونة من 38 فرد وجدنا أن قيمة ألفا كرونباخ (0.784) وهذا يدل على أن الارتباط بالإجابات جيد ومقبول إحصائيا.

**جدول رقم (03): مقياس الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان**

| محاور الدراسة | عدد العبارات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| 03 | 26 | 0.784 | 0.885 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V21

**2. استخدام مقياس ليكارت الخماسي:**

قد تم إعداد الأسئلة على أساس ليكارت الخماسي والذي يتحمل خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء العينة لفقرات الاستبيان ويسهل بالتالي ترميز الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (04): مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة**

| الرأي الدرجة | موافق بشدة تؤثر بشدة | موافق تؤثر | محايد | معارض لا تؤثر | معارض بشدة لا تؤثر بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**المصدر**: أوما سيكران، **طرق البحث في الادارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، تعريب: إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2006، ص284.

**الفرع الثالث: معالجة استمارة الاستبيان**

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية (EXCEL2007) بغرض معالجة المعطيات والذي يقوم بترجمة البيانات من شكل جداول إلى رسومات بيانية، كما استخدمنا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V20)، حيث اعتمدنا في دراستنا على الأسلوب الإحصائي الوصفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعت، استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ **معامل كرونباخ الفا:** تم استخدامه للتحقق من ثبات أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات.
- ✓ **معامل ارتباط بيرسون :** يستخدم معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط مدى متغيرات الدراسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية " SPSS V20".
- ✓ **التكرارات والنسب المئوية :** حيث استخدمت في وصف خصائص عينة الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الأتي :

النسبة المئوية =( تكرار المجموعة / المجموع الكلي للتكرارات ) 100x

- ✓ **المتوسط الحسابي :** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة.
- ✓ **الانحراف المعياري :** تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد العينة .
- ✓ **اختبارT :** يستخدم لمعرفة معنوية الفرضيات بين الأوساط المحاسبية لمتغيرات الدراسة

**المطلب الثالث: الخصائص العامة لعينة الدراسة**

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية:

- الجنس؛
- سنوات الخبرة؛
- المؤهل العلمي؛
- التخصص العلمي.

**أولا. توزيع أفراد العينة حسب الجنس:**

**الجدول رقم(05): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ذكر** | 36 | %94.7 |
| **أنثى** | 2 | %5.3 |
| **المجموع** | 38 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

**شكل رقم (03): دائرة نسبية تمثل الجنس**

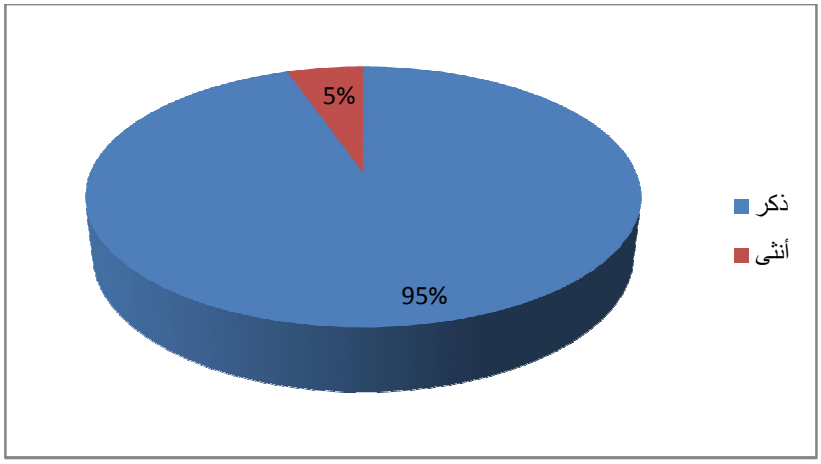


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج EXCEL 2007.

**التعليق**: من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (03) نلاحظ أن عدد الذكور أعلى من عدد الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 95 %، في حين نجد أن نسبة الإناث 5 % وهذا يدل على أن أفراد العينة محل الدراسة كلهم من جنس الذكور تقريبا.

**ثانيا. توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:**

**جدول رقم (06): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة**

| عدد سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 0 | %0 |
| 5-10 سنوات | 19 | %50 |
| أكثر من 10 سنوات | 19 | %50 |
| **المجموع** | **38** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

**شكل رقم (04): دائرة نسبية تمثل عدد سنوات الخبرة**

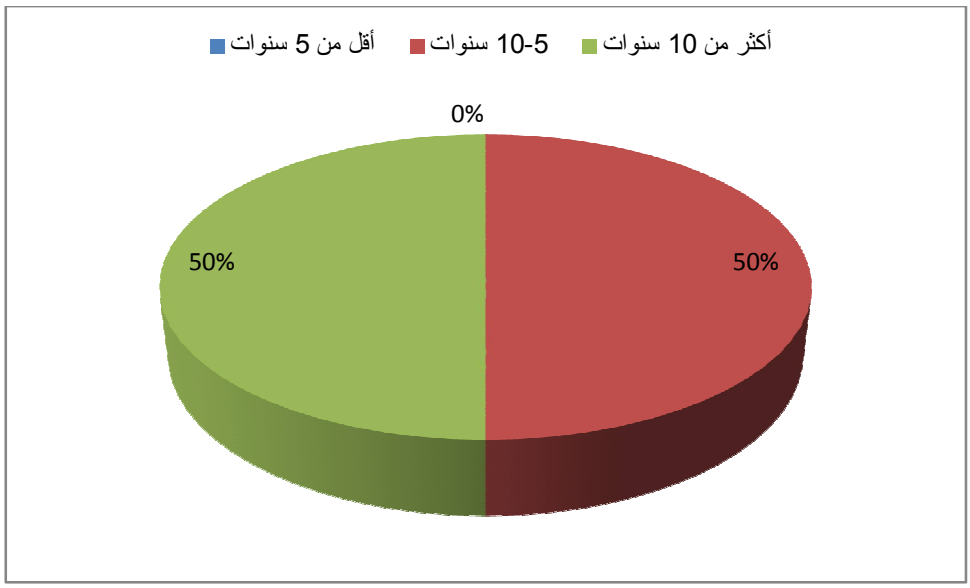


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج EXCEL 2007.

**التعليق:** من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (04) نلاحظ أن، لا يوجد أفراد في العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما تساوى كل من الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5-10 سنوات وكذا الأفراد الذين عدد سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات، حيث بلغت نسبتهم 50% بالتساوي وهذا يدل على أن أفراد العينة ذوي خبرة مهنية.

**ثالثا. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:**

**جدول رقم (07): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريا | 0 | %0 |
| ليسانس | 22 | %58 |
| ماستر | 4 | %11 |
| ماجستير | 2 | %5 |
| دكتوراه | 0 | %0 |
| شهادة أخرى | 10 | %26 |
| **المجموع** | **38** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS V20.

**شكل رقم (05): دائرة نسبية تمثل المؤهل العلمي**

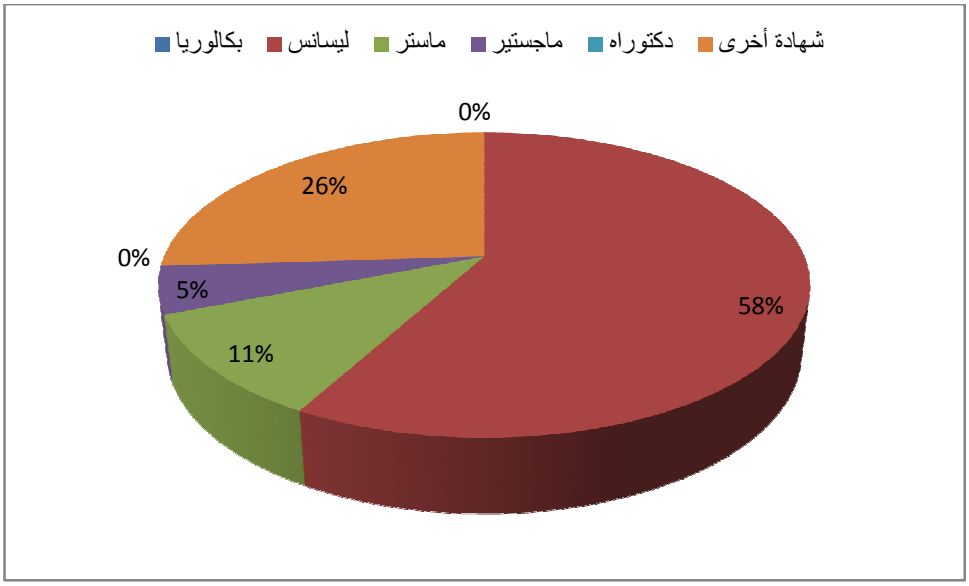


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج EXCEL 2007.

**التعليق:** من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (05) نلاحظ أن أعلى نسبة هي 58% والتي تخص أفراد العينة ممن حاملي شهادة ليسانس، تليها نسبة 26% متحصلين على شهادات أخرى، وهناك ما نسبته 11% حاصلين على شهادة ماستر و5% هم من حاملي شهادة ماجستير، أما حاملي شهادة بكالوريا وشهادة دكتوراه فلا يوجد، وعليه يمكن القول أن معظم أفراد العينة يحملون شهادات عليا وهذا يدل على أن العينة مؤهلة.

**رابعا. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:**

**جدول رقم (08): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | 28 | %74 |
| مالية | 8 | %21 |
| تدقيق | 2 | %5 |
| اقتصاد | 0 | %0 |
| **المجموع** | **38** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

**الشكل رقم (06): دائرة نسبية تمثل التخصص العلمي**

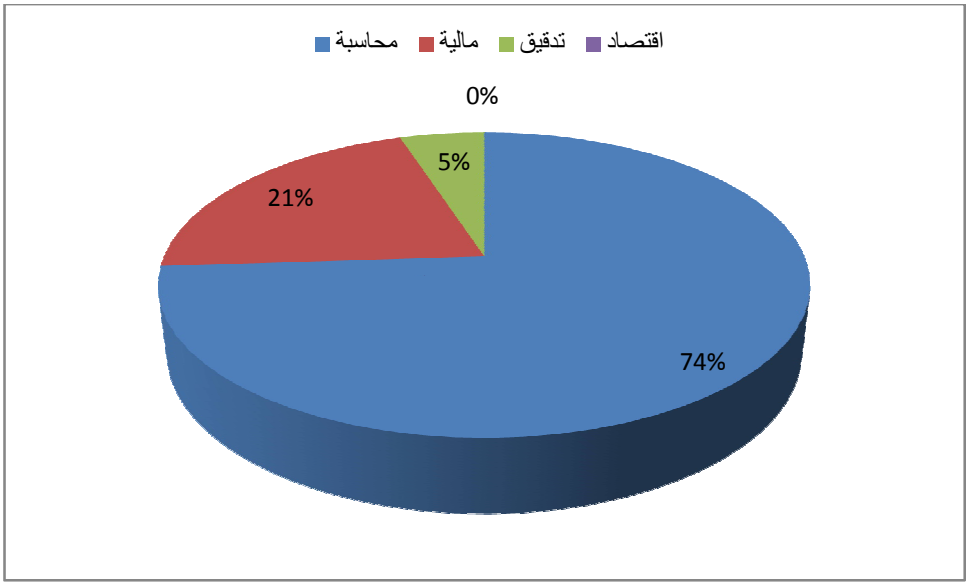


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامج EXCEL 2007.

**التعليق:** من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (06) نلاحظ أن، أعلى نسبة هي 74 % والتي تخص أفراد العينة المتخصصين في مجال المحاسبة، ثم تليها نسبة 21 % للأفراد المتخصصين في مجال المالية، أما الأفراد المتخصصين في مجال التدقيق فتمثل نسبة قدرت بـ5 %، أما الأفراد المتخصصين في مجال الاقتصاد فلا يوجد.

## المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها، وإجراء تحليل لها وتفسيرها بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة.

### المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان

#### الفرع الأول: ثبات الاستبيان:

للتأكد من ثبات الاستبيان تم استخراج معامل ألفا كرونباخ، حيث تم تقدير معامل الثبات لكل محور وكانت النتائج كما يلي:

**جدول رقم (09): مقياس ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان**

| محاور الدراسة | عدد العبارات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء | 05 | 0.707 | 0.701 |
| معوقات كشف الأخطاء والغش | 10 | 0.798 | 0.795 |
| الطرق التي يستخدمها محافظي الحسابات في معالجة الأخطاء المحاسبية | 11 | 0.711 | 0.730 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20.

ومن خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن معامل الثبات للمحور الأول بلغ 70.7% في حين أن المحور الثاني 79.8% أما المحور الثالث 71.1% ، وهي قيم مقبولة في مثل هذه الدراسات.

**الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي للفقرات الاستبيان:**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لكل محور، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، كما يلي:

1. **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:**

**جدول رقم (10): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي)**

| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | الإلمام بمعايير التدقيق الدولية تساعد محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش. | 0.821 | 0.000 |
| 2 | تعمل مكاتب محافظي الحسابات على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية. | 0.712 | 0.000 |
| 3 | يعمل مكتب محافظ الحسابات على تدريب محافظ الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا لمعايير التدقيق الدولية. | 0.713 | 0.000 |
| 4 | يحرص مكتب محافظ الحسابات على اهتمام بتطوير أداء محافظي الحسابات لرفع من كفاءتهم المهنية. | 0.735 | 0.000 |
| 5 | تحديد السياسات والإجراءات المكتوبة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات المهنية. | 0.754 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS V20.

يبين الجدول رقم (10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي) والدرجة الكلية لفقراته، إذ يتضح أن معاملات الارتباط المبينة تتراوح مابين (0.712-0.821) وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

**2.صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:**

**جدول رقم (11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش)**

| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | كثرت الاستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات. | 0.847 | 0.001 |
| 2 | عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية. | 0.778 | 0.000 |
| 3 | كثرت التشريعات المالية والإدارية ذات الصفة المالية لنفس المجال. | 0.783 | 0.000 |
| 4 | ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة للتدقيق. | 0.736 | 0.000 |
| 5 | تدخل السلطة التنفيذية في شؤون محافظ الحسابات. | 0.786 | 0.000 |
| 6 | تواطؤ محافظ الحسابات مع الجهة الخاضعة للتدقيق. | 0.543 | 0.000 |
| 7 | إحالة الموظفين ذوي الخبرات الطويلة في الجهات الخاضعة للتقاعد. | 0.534 | 0.000 |
| 8 | التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت إدانته بارتكاب الغش. | 0.588 | 0.000 |
| 9 | عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق محافظي الحسابات. | 0.584 | 0.000 |
| 10 | سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة أعلى من سلطة محافظ الحسابات. | 0.544 | 0.000 |

**المصدر**:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20.

يبين الجدول رقم (11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش) والدرجة الكلية لفقراته، إذ يتضح أن معاملات الارتباط المبينة تتراوح مابين(0.534و0.847) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

**3.صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث:**

**جدول رقم (12): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات)**

| الرقم | العبارات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | التحكم في أجهزة وبرامج الإعلام الآلي تساعد محافظ الحسابات في أداء مهامه. | 0.587 | 0.001 |
| 2 | يأخذ محافظ الحسابات في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات التدقيق. | 0.582 | 0.001 |
| 3 | يتحقق محافظ الحسابات من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن من المفوض بذلك. | 0.571 | 0.000 |
| 4 | على محافظ الحسابات مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في قواعد البيانات والتحقق من صحتها وسلامتها. | 0.473 | 0.000 |
| 5 | محافظ الحسابات على دراية تامة للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثرة ببيئة الحاسب الآلي في عملية التدقيق. | 0.477 | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6 | استخدام وسائل تقنية، وأساليب حديثة في القيام بأعمال التدقيق تؤثر إيجابا على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق. | 0.476 | 0.000 |
| 7 | استخدام الأساليب المحاسبية في عملية التدقيق تسهل من عمل محافظ الحسابات للأنظمة المحاسبية المعدة على الحاسب الآلي. | 0.455 | 0.000 |
| 8 | يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات محافظ الحسابات حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة. | 0.580 | 0.000 |
| 9 | التزام محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يساعد على كشف الأخطاء في القوائم المالية. | 0.581 | 0.000 |
| 10 | على محافظ الحسابات تحمل مسؤولياته المهنية، وان يتسم الحساسية المهنية في كافة الأنشطة التي يؤديها لتحقيق عدالة القوائم المالية. | 0.540 | 0.000 |
| 11 | على محافظ الحسابات أن يسعى جاهدا لتحسين كفاية وجودة الخدمة التي يقدمها مع تنفيذ المسؤوليات المهنية بأقصى قدر ممكن. | 0.533 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS V20.

يبين الجدول رقم (12) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات) والدرجة الكلية لفقراته، إذ يتضح أن معاملات الارتباط المبينة تتراوح مابين(0.455-0.587) وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

**المطلب الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة**

**الفرع الأول: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الدراسة.**

**1. بالنسبة لفقرات المحور الأول: "التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي."**

**جدول رقم (13): تحليل عبارات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي.)**

| العبارات | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | | | |
| الإلمام بمعايير التدقيق الدولية تساعد محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش. | 4 | – | 2 | 24 | 8 | 3.84% | 1.103 | موافق |
| | %10.5 | – | 5.3% | 63.2% | 21.1% | | | |
| تعمل مكاتب محافظي الحسابات على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية. | – | 4 | 8 | 20 | 6 | 3.42% | 0.889 | موافق |
| | – | 10.5% | 21.1% | 52.6% | 15.8% | | | |
| يعمل مكتب محافظ الحسابات على تدريب محافظ الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا لمعايير التدقيق الدولية. | – | 4 | 8 | 20 | 6 | 3.74% | 0.860 | موافق |
| | – | 10.5% | 21.1% | 52.6% | 15.8% | | | |
| يحرص مكتب محافظ الحسابات على اهتمام | – | 2 | 2 | 14 | 20 | 4.37% | 0.819 | موافق بشدة |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بتطوير أداء محافظي الحسابات لرفع من كفاءتهم المهنية. | - | 5.3% | 5.3% | 36.8% | 52.6% | | | |
| تحديد السياسات والإجراءات المكتوبة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات المهنية. | - | - | 4 | 24 | 10 | 4.16% | 0.594 | موافق |
| | - | - | 10.5% | 63.2% | 26.3% | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20.

**التعليق:** يتضح من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي العام للفقرات المحور الأول بلغ 3.90 وانحراف معياري 0.589، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات المحور الأول تتراوح بين (3.42-4.37) أما الانحرافات المعيارية فتتراوح بين (0.594-1.103)، والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الأول أن هناك تأييد من قبل المستجوبين بأن التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش.

- جاءت العبارة الرابعة " يحرص مكتب محافظ الحسابات على اهتمام بتطوير أداء محافظي الحسابات لرفع من كفاءتهم المهنية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.819) وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (36.8%) من أفراد العينة.
- تليها العبارة الخامسة " تحديد السياسات والإجراءات المكتوبة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات المهنية" بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.594)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (63.2%) من أفراد العينة.
- وقد جاءت العبارة الأولى " الإلمام بمعايير التدقيق الدولية تساعد محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (1.103)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (63.2%) من أفراد العينة.
- ثم نجد العبارة الثالثة " يعمل مكتب محافظ الحسابات على تدريب محافظ الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقا لمعايير التدقيق الدولية."في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.860)، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (52.6%) من أفراد العينة.

- احتلت العبارة الثانية " تعمل مكاتب محافظي الحسابات على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية." المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.889)، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (52.6%) من أفراد العينة.

**2. الفرع الثاني: تحليل وتفسير عبارات المحور الثاني: "معوقات كشف الأخطاء والغش."**

**جدول رقم (14): تحليل عبارات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش)**

| العبارات | لا تؤثر بشدة | لا تؤثر | محايد | تؤثر | تؤثر بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | | | |
| كثرت الاستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات. | 2 | 6 | 8 | 18 | 4 | 3.42% | 1.056 | تؤثر |
| | 5.3% | 15.8% | 21.1% | 47.4% | 10.5% | | | |
| عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية. | 4 | 10 | 10 | 14 | - | 2.89% | 1.034 | محايد |
| | 10.5% | 26.3% | 26.3% | 36.8% | - | | | |
| كثرت التشريعات المالية والإدارية ذات الصفة المالية لنفس المجال. | 2 | 14 | 4 | 14 | 4 | 3.11% | 1.181 | محايد |
| | 5.3% | 36.8% | 10.5% | 36.8% | 10.5% | | | |
| ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة للتدقيق. | 6 | 6 | 12 | 4 | 10 | 3.16% | 1.405 | محايد |
| | 15.8% | 15.8% | 31.6% | 10.5% | 26.3% | | | |
| تدخل السلطة التنفيذية في شؤون محافظ | 4 | 8 | 6 | 12 | 8 | 3.32% | 1.317 | محايد |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحسابات. | 10.5% | 21.1% | 15.8% | 31.6% | 21.1% | | | |
| تواطؤ محافظ الحسابات مع الجهة الخاضعة للتدقيق. | 4 | 2 | 10 | 8 | 14 | 3.68% | 1.317 | تؤثر |
| | 10.5% | 5.3% | 26.3% | 21.1% | 36.3% | | | |
| إحالة الموظفين ذوي الخبرات الطويلة في الجهات الخاضعة للتقاعد. | 4 | 8 | 10 | 10 | 6 | 3.16% | 1.242 | محايد |
| | 10.5% | 21.1% | 26.3% | 26.3% | 15.8% | | | |
| التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت إدانته بارتكاب الغش. | 2 | 10 | - | 10 | 16 | 3.74% | 1.389 | تؤثر |
| | 5.3% | 26.3% | - | 26.3% | 42.1% | | | |
| عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق محافظي الحسابات. | 6 | 4 | 6 | 18 | 4 | 3.26% | 1.267 | محايد |
| | 15.8% | 10.5% | 15.8% | 47.4% | 10.5% | | | |
| سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة أعلى من سلطة محافظ الحسابات. | 4 | 6 | 2 | 10 | 6 | 3.21% | 1.212 | محايد |
| | 10.5% | 15.8% | 31.6% | 26.3% | 15.8% | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20.

**التعليق:** يتضح من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي العام للفقرات المحور الثاني بلغ( 3.29) وانحراف معياري (0.743)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات المحور الثاني تتراوح بين (2.89-3.74) أما الانحرافات المعيارية فتتراوح بين (1.034 -1.405)، والتي قدرت في مجموعها على مقياس محايد، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني أن هناك حياد من قبل اغلب المستجوبين حول إدراك محافظي الحسابات تأثير معوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي.

- جاءت العبارة الثامنة " التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبت إدانته بارتكاب الغش" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري (1.389)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (0%) من أفراد العينة.
- ثم تليها العبارة السادسة " تواطؤ محافظ الحسابات مع الجهة الخاضعة للتدقيق" بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (1.317)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (26.3%) من أفراد العينة.
- ثم نجد العبارة الأولى " كثرت الاستثناءات في القوانين والأنظمة والتعليمات." في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (1.056)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (21.1%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة الخامسة " تدخل السلطة التنفيذية في شؤون محافظ الحسابات." في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (1.317)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (15.8%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة التاسعة " عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق محافظي الحسابات" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.267)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (15.8%) من أفراد العينة.
- ثم نجد العبارة الأخيرة " سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة أعلى من سلطة محافظ الحسابات." بمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (1.212) في المرتبة السادسة، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (31.6%) من أفراد العينة.
- احتلت العبارة الرابعة "ضعف الوازع الديني لدى بعض موظفي الجهات الخاضعة للتدقيق" بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (1.405)، في المرتبة السابعة، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (31.6%) من أفراد العينة.
- احتلت العبارة السابعة " إحالة الموظفين ذوي الخبرات الطويلة في الجهات الخاضعة للتقاعد." في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (1.242)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (26.3%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثالثة" كثرت التشريعات المالية والإدارية ذات الصفة المالية لنفس المجال." في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.181)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (10.5%) من أفراد العينة.

- وفي الأخير العبارات الثانية " عدم كشف الشخص الذي يرتكب غش أو فساد في الصحف المحلية."بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.034)، حيث نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (محايد) لهذه العبارة (26.3%) من أفراد العينة.

**3. الفرع الثالث: تحليل وتفسير عبارات المحور الثالث: " الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات"**

**جدول رقم (15): تحليل عبارات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات)**

| العبارات | معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | | | |
| التحكم في أجهزة وبرامج الإعلام الآلي تساعد محافظ الحسابات في أداء مهامه. | 2 | - | 2 | 24 | 10 | 4.05% | 0.899 | موافق |
| | 5.3% | - | 5.3% | 63.2% | 26.3% | | | |
| يأخذ محافظ الحسابات في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات التدقيق. | - | 2 | - | 22 | 14 | 4.26% | 0.724 | موافق بشدة |
| | - | 5.3% | - | 57.9% | 36.8% | | | |
| يتحقق محافظ الحسابات من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن من المفوض بذلك. | - | 2 | 4 | 20 | 12 | 4.11% | 0.798 | موافق |
| | - | 5.3% | 10.5% | 52.6% | 31.6% | | | |
| على محافظ الحسابات مراعاة البيانات الدائمة | - | - | 4 | 22 | 12 | 4.21% | 0.622 | موافق بشدة |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحتفظ بها في قواعد البيانات والتحقق من صحتها وسلامتها. | - | - | 10.5% | 57.9% | 31.6% | | | |
| محافظ الحسابات على دراية تامة للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثرة ببيئة الحاسب الآلي في عملية التدقيق. | - | - | - | 22 | 16 | 4.42% | 0.500 | موافق بشدة |
| | - | - | - | 57.9% | 42.1% | | | |
| استخدام وسائل تقنية، وأساليب حديثة في القيام بأعمال التدقيق تؤثر إيجابا على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق. | - | 2 | 10 | 16 | 10 | 3.89% | 0.863 | موافق |
| | - | 5.3% | 26.3% | 42.1% | 26.3% | | | |
| استخدام الأساليب المحاسبية في عملية التدقيق تسهل من عمل محافظ الحسابات للأنظمة المحاسبية المعدة على الحاسب الآلي. | - | - | 2 | 30 | 6 | 4.11% | 0.453 | موافق |
| | - | - | 5.3% | 78.9% | 15.8% | | | |
| يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات محافظ الحسابات حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة. | - | 4 | 2 | 20 | 12 | 4.05% | 0.453 | موافق |
| | - | 10.5% | 5.3% | 52.6% | 31.6% | | | |
| التزام محافظ الحسابات | - | 2 | 2 | 18 | 16 | 4.26% | 0.795 | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بأخلاقيات المهنة يساعد على كشف الأخطاء في القوائم المالية. | – | 5.3% | 5.3% | 47.4% | 42.1% | | | موافق بشدة |
| على محافظ الحسابات تحمل مسؤولياته المهنية، وان يتسم الحساسية المهنية في كافة الأنشطة التي يؤديها لتحقيق عدالة القوائم المالية. | – | – | 2 | 22 | 14 | 4.32% | 0.574 | موافق بشدة |
| | – | – | 5.3% | 57.9% | 36.8% | | | |
| على محافظ الحسابات أن يسعى جاهدا لتحسين كفاية وجودة الخدمة التي يقدمها مع تنفيذ المسؤوليات المهنية بأقصى قدر ممكن. | – | – | – | 19 | 19 | 4.50% | 0.507 | موافق بشدة |
| | – | – | – | 50% | 50% | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20

**التعليق:** يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي العام للفقرات المحور الثالث بلغ( 4.20) وانحراف معياري (0.361)، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات المحور الثالث تتراوح بين (3.89–4.50) أما الانحرافات المعيارية فتتراوح بين (0.453–0.899) والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق بشدة، حيث أظهرت نتائج المحور الثالث أن هناك تأكيد كلي لأغلب المستجوبين حول وجود عدة طرق لمعالجة الأخطاء المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة من وجهة نظر محافظ الحسابات.

- جاءت العبارة الأخيرة " على محافظ الحسابات أن يسعى جاهدا لتحسين كفاية وجودة الخدمة التي يقدمها مع تنفيذ المسؤوليات المهنية بأقصى قدر ممكن." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.50) وانحراف معياري (0.507)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (50%) من أفراد العينة.
- ثم تليها العبارة الخامسة " محافظ الحسابات على دراية تامة للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثرة ببيئة الحاسب الآلي في عملية التدقيق" بمتوسط حسابي (4.42) وانحراف معياري (0.500)،

حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (42.1%) من أفراد العينة.

- ثم نجد العبارة العاشرة " على محافظ الحسابات تحمل مسؤولياته المهنية، وان يتسم الحساسية المهنية في كافة الأنشطة التي يؤديها لتحقيق عدالة القوائم المالية." في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.574)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (36.8%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة التاسعة " التزام محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يساعد على كشف الأخطاء في القوائم المالية."، المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.795)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة ( 42.1%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثانية" يأخذ محافظ الحسابات في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات التدقيق. " بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.724)، في المرتبة الخامسة حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة ( 36.8%)من أفراد العينة.
- ثم نجد العبارة الرابعة " على محافظ الحسابات مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في قواعد البيانات والتحقق من صحتها وسلامتها." بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.622) في المرتبة السادسة، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (31.6%) من أفراد العينة.
- احتلت العبارة الثالثة"يتحقق محافظ الحسابات من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن من المفوض بذلك." في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.798) حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (31.6%) من أفراد العينة.
- احتلت العبارة السابعة "استخدام الأساليب المحاسبية في عملية التدقيق تسهل من عمل محافظ الحسابات للأنظمة المحاسبية المعدة على الحاسب الآلي" بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.453)، في المرتبة الثامنة، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (15.8%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة الأولى "التحكم في الأجهزة وبرامج الإعلام الآلي تساعد محافظ الحسابات في أداء مهامه"، في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.893)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (26.3%) من أفراد العينة
- جاءت العبارة الثامنة " يتم الاتصال مع جهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات محافظ الحسابات حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة." في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي

(4.05) وانحراف معياري (0.453)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (31.6%) من أفراد العينة.

- وفي الأخير العبارات السادسة " استخدام وسائل تقنية، وأساليب حديثة في القيام بأعمال التدقيق تؤثر إيجابا على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق." بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.863)، حيث نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة (موافق بشدة) لهذه العبارة (26.3%) من أفراد العينة.

**الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة**

بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم في هذا الجزء اختبار فرضياتها، فقد تم إجراء اختبار T.Test

**الجدول رقم(16): نتائج اختبار الفرضيات**

| المتغير | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى دلالة |
|---|---|---|---|
| **يلتزم محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش.** | 22.14 | 1.69 | 0.000 |
| **يدرك محافظي الحسابات تأثير المعوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش.** | 24.35 | | 0.000 |
| **هناك عدة طرق تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات** | 23.18 | | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V20.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لجميع المحاور(22.14- 23.18-24.35) اكبر من قيمة **T** الجدولية التي تساوي 01.69، وكذلك مستوى دلالة(0.000) اقل من (0.05)، مما يدل على ما يلي:

- ✓ يلتزم محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.
- ✓ يدرك محافظي الحسابات تأثير المعوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش.

- ✓ هناك عدة طرق تستخدمها المؤسسات من وجهة نظر محافظي الحسابات في معالجة الأخطاء المحاسبية.

**الخلاصة :**

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في ما مدى مسؤولية محافظي الحسابات في اكتشاف الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية وما طرق معالجتها، حيث تم الاعتماد على الدراسة الميدانية بالاستعانة بالاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات، وبعد استرجاع الاستبيان قمنا بتفريغ البيانات في برنامج الجداول EXCEL لسنة 2007، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V20، والاستعانة أيضا بالأساليب الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التوزيع التكراري، النسب المئوية، معامل ألفا كرونباخ، وتم في الأخير التوصل إلى قبول الفرضيات الثلاث.

**تمهيـــد**

يعتمد المجتمع المالي على محافظ الحسابات كشخص ذو خبرة مهنية وحيادي في اكتشاف الأخطاء والغش الممارس من طرف المؤسسة بإتباعه إجراءات معينة مضادة لأساليب الغش المستخدمة.

حيث تعتبر مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش من القضايا المهمة ويرجع ذلك إلى دور محافظ الحسابات في إعطاء تأكيد معقول عن صحة القوائم المالية وخلوها من الانحرافات الجوهرية.

ولمعالجة ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلي:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول الغش والأخطاء المحاسبية.
- ✓ المبحث الثاني: أساليب الغش في عناصر القوائم المالية.
- ✓ المبحث الثالث: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر القوائم المالية.
- ✓ المبحث الرابع: مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء المحاسبية.

## المبحث الأول: عموميات حول الغش والأخطاء المحاسبية

تقع الأخطاء في العملية المحاسبية كون بيانات العملية المحاسبية تمر في مراحل كثيرة، أي إعداد البيانات والقوائم المالية بمختلف أشكالها، بالإضافة إلي تعدد الموظفين واختلاف تخصصاتهم، ومن هنا فإن احتمال وقوع الخطأ ليس بالأمر الغريب، فالأخطاء تأتي نتيجة العمل.

### المطلب الأول: مفهوم الغش وأنواعه

#### الفرع الأول: مفهوم الغش

- أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني "فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية. وقد يتضمن الغش: [1]
  - التلاعب و التزييف أو تعديل السجلات أو المستندات؛
  - اختلاس الأصول؛
  - طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات؛
  - تسجيل معاملات وهمية؛
  - سوء تطبيق السياسات المحاسبية.
- وعرف الغش على أنه هو " الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية".[2]
- كما عرف الغش أيضا بأنه عبارة عن كل الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد الموظفين أو الإدارة، لغرض إخفاء أي سرقة أو اختلاس في أموال المشروع أو أية أفعال خارجة عن القانون.[3]

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال و الخطأ**، الفقرة 03، ص 77.

[2] شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية– دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 19.

[3] مفيدة حسن عبيد محمد، **دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية– دراسة ميدانية على محلية شندي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2015، ص 94.

**الفرع الثاني: أنواع الغش**

يقسم الغش إلى نوعين:[1]

**1) تقرير مالي مضلل:**

يقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المتعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفاء إفصاحات معينة بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية، مثال ذلك ما قامت به مؤسسة World Comبالولايات المتحدة من رسملة مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات واعتبرتها أصول ثابتة بدلا من تسجيلها كمصروفات وهو نوع من التحايل أدى اكتشافه إلى سقوط المؤسسة وإفلاسها وضياع حقوق مساهميها..كذلك قد يكون التضليل بالقوائم المالية لتحسين صورة المركز المالي للمؤسسة عن طريق إخفاء بعض الالتزامات.

وعلى الرغم من أن معظم حالات التقرير المالي المضلل يتضمن تضخيم بند الأصول و صافي الدخل او حذف الالتزامات و مصروفات في محاولة لتضخيم الدخل، فانه من المهم أن نلاحظ أيضا أن المؤسسات الخاصة غالبا ما تسعى لتدنيه الدخل بهدف تخفيض عبء ضريبة الدخل. وكل ذلك في النهاية يندرج تحت ما يسمى بإدارة الأرباح أو تطويعها لخدمة أغراض معينة.Earnings Management

[1] أحمد محمد نور و آخرون، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 309-310.

**الجدول(01): أنواع التقارير المالية المضللة**

| النوع | التعريف |
|---|---|
| **الإيرادات الوهمية** | " الإيرادات الوهمية أو المفتعلة تنطوي على تسجيل مبيعات أو خدمات لم تحدث لعملاء وهميين كما يمكن أيضا أن تنطوي على العملاء الشرعيين. فعلى سبيل المثال يمكن إعداد فاتورة وهمية لعميل شرعي على الرغم من أنه لا يتم تسليم البضائع أو تقديم الخدمات". |
| **اختلاف التوقيت** | " التسجيل المتعمد للإيرادات أو المصروفات في فترات غير صحيحة، حيث يؤدي إلى زيادة أو خفض الأرباح كما هو مطلوب في فترات معينة، ويعتبر من التجاوزات الكبيرة للقواعد المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيرادات". |
| **إخفاء الخصوم والمصاريف** | " نوع من القوائم المالية المضللة، حيث يقوم مرتكب الغش بالتقليل عمدا أو إغفال الخصوم أو المصروفات من البيانات المالية للمؤسسة". |
| **الإفصاحات غير الصحيحة** | تشمل الافصاحات غير الصحيحة كل من: العهود المتعلقة بالقروض (اتفاقيات القروض)، أو الالتزامات المحتملة، الأحداث اللاحقة التي وقعت أو قد تصبح معرفة بعد انتهاء الفترة، عمليات الغش التي يرتكبها الأفراد، والمديرين التنفيذيين، وآخرين في مناصب الثقة إلى المساهمين، معاملات الأطراف ذات العلاقة. |
| **التقييم غير الصحيح للأصول** | " التضخيم الوهمي لقيمة الأصول أو القيم الأخرى، بهدف تعزيز القوائم المالية". |

**المصدر**: سوياد أمينة، **دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه–دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، جامعة البليدة 2، 2016، ص ص 287–288.

**2) اختلاس الأصول**

يمثل اختلاس الأصول الغش الذي يتضمن سرقة أصول المؤسسة، وفي كثير من الحالات فإن القيم المتضمنة لا تكون جوهرية أو ذات أهمية للقوائم المالية، ومع ذلك فان خسارة أصول المؤسسة تمثل مجال اهتمام رئيسي للإدارة، ولا شك أنه من الأرجح أن حد الأهمية النسبية المستخدم عن طريق الإدارة للغش سيكون اقل تماما من حد الأهمية النسبية المستخدم عن طريق محافظ الحسابات لأغراض التقرير المالي.[1]

وعادة ما يتم ارتكاب اختلاس الأصول عند المستويات الدنيا في هيكل المؤسسة، وفي بعض الحالات الجديرة بالذكر مع ذلك قد تتورط الإدارة العليا بسرقة أصول المؤسسة، وحيث أن السلطة والرقابة الأكبر للإدارة على أصول المؤسسة، فإن الاختلاس المرتبط بالإدارة العليا يمكن أن يتضمن قيمة جوهرية ذات قيمة كبيرة.

❖ **أسباب ارتكاب الغش:**

تتعدد أسباب الغش نذكر منها على سبيل المثال:[2]

- إظهار وضع المؤسسة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.
- زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.
- الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة و ظروفها.
- تحقيق أهداف المؤسسة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
- الحصول على مكافآت و حوافز إضافية بناء على الأداء المالي للمؤسسة.
- إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.
- اختلاس أصول المؤسسة.
- قيام المؤسسة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.
- وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية.
- تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 273.

[2] مفيدة حسن عبيد محمد، مرجع سابق، ص 96.

**المطلب الثاني: مفهوم الخطأ و أنواعه**

**الفرع الأول: مفهوم الخطأ**

- يشير اصطلاح " الخطأ" حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية والسجلات والدفاتر، مثل:[1]
  - أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات تحت اليد، وفي البيانات المالية؛
  - السهو أو إساءة فهم الحقائق؛
  - سوء تطبيق السياسات المحاسبية.
- كما عرف الخطأ أيضا بأنه "عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلا بشكل غير عمدي".[2]
- كما عرف أيضا "تلك الأخطاء غير المعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم مسبق، و إنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم.[3]

**الفرع الثاني: أنواع الأخطاء المحاسبية**

تنقسم الأخطاء التي تواجه محافظ الحسابات عند فحصه للدفاتر أو السجلات إلى أخطاء عمديه وأخطاء غير عمديه هذا وتنقسم الأخطاء بنوعيها إلى الأنواع التالية:[4]

**1) أخطاء الحذف:**

أخطاء الحذف نوعان هناك الحذف الكلي والحذف الجزئي، الحذف الكلي معناه الإهمال الكامل لعملية من حيث القيد بالدفاتر وقد يكون هناك شبهة التعمد في ارتكابها أما الحذف الجزئي فيقصد به أن طرفا من العملية لم يثبت في الحسابات وهذا يؤثر بطبيعة الحال على توازن ميزان المراجعة الأمر

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال و الخطأ**، الفقرة 04، ص 77.

[2] شيرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص 16.

[3] حسين أحمد دحدوح، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2006، ص 178.

[4] غوالي محمد بشير، مرجع سابق، ص 29.

الذي يساعد على سهولة اكتشافه إلا أن هذا النوع من الخطأ أصبح نادر الحدوث في الأيام الحالية نتيجة اعتماد اغلب المؤسسات في معالجة البيانات المحاسبية على الأنظمة الالكترونية.

**2) الأخطاء الفنية:**

وهي التي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق أو إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في معالجة العمليات بالدفاتر أثناء القيد أو الترحيل أو إجراء التسويات الجردية أو عند إعداد الحسابات الختامية أو القوائم المالية، وقد تنشأ هذه الأخطاء الفنية نتيجة جهل موظفي قسم الحسابات بهذه المبادئ، وفي هذه الحالة تكون هذه الأخطاء غير متعمدة، وقد يكون ارتكاب هذه الأخطاء الفنية عن عمد و تدبير سابق بقصد التزوير في الحسابات وإظهار نتيجة أعمال المؤسسة على غير حقيقتها وكذلك المركز المالي.[1]

ومن الأمثلة الشائعة لهذا النوع من الخطاء الخلط بين المصروفات الايرادية والرأسمالي، والأخطاء الفنية تعتبر من اخطر أنواع الأخطاء، نظرا لما لها من تأثير على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها، ولذلك يجب على محافظ الحسابات أن يليها اهتمامه البالغ ويطمئن إلى انتقائها وعدم وجودها، ولاشك أن خبرة محافظ الحسابات ودرايته بأصول ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها كفيلة باكتشاف مثل هذا النوع من الأخطاء.

**3) أخطاء حسابية أو (ارتكابية):**

هي أخطاء تمس الجوانب الخاصة بالعمليات الحسابية من (جمع وطرح وضرب وقسمة) أو نقل الأرقام من صفحة الأخرى أو في ترحيل الأرقام أو ترصيدها.[2]

وهذه الأخطاء قد تكون عمدية أو غير عمدية وإذا كانت أخطاء جزئية فإنها تؤثر على ميزان المراجعة، و يمكن اكتشافها بتدقيق الحسابات الحسابية وبالمستندات، وفي حالة وجود أخطاء معوضة وعدم تأثر ميزان المراجعة بها، يمكن اكتشافها أثناء مراحل عمليات تدقيق الحسابات من خلال فحص المستندات، وإجراء مقارنات، وإرسال المصادقات للعملاء.

ودقة (تدقيق الحسابات الداخلية) تمنع حدوث هذه الأخطاء.

[1] كمال عبد السلام على وخالد المعتصم، **أصول علم المراجعة**، 2003، ص 45.

[2] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 42.

4) **أخطاء متكافئة أو معوضة:**

ويقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض أي أن الخطأ في بعضها يمحو اثر الخطأ في البعض الآخر أو يعوضه. وهكذا فإنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، مما يجعل اكتشافه صعبا. وتأثير هذا النوع من الأخطاء على نتائج أعمال المؤسسة، ومركزها المالي يعتمد على طبيعة الحسابات التي ارتكبت فيها الأخطاء المتكافئة. فإذا كان التكافؤ بين خطأين في ذات الحساب، فلن يكون لتلك الأخطاء أي أثر على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي. أما إذا كان التكافؤ في حسابين مختلفين فإن ذلك يقود إلى خطأ في صحة رصيديهما مما يترتب عليه تأثير على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.[1]

ومثل هذا الخطأ يؤثر تأثيرا بالغا على نتيجة أعمال المؤسسة وبالتالي على قائمة المركز المالي، وعلى محافظ الحسابات أن يسوق كل الأدلة والقرائن اللازمة لمراجعة وتحقيق كل الأرصدة الواردة بالدفاتر أنها الأرصدة الصحيحة والحقيقية.

5) **الأخطاء الكتابية:**

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر. في هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة. وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلا بدلا من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه.[2]

❖ **أسباب ارتكاب الأخطاء:**

يعزي وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية إلى سببين هما:[3]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و الواجبة الإتباع في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.

[1] مفيدة حسن عبيد محمد، مرجع سابق، ص 107.

[2] غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص 150.

[3] مفيدة حسن عبيد محمد، مرجع سابق، ص 92.

- السهو أو عدم العناية أي الإهمال و التقصير من موظفي قسم المحاسبة في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم. وبالإضافة إلى هذين السببين هناك عدة أسباب لارتكاب الأخطاء وخاصة المتعمد منها ومن هذه الأسباب:
  - الرغبة في اختلاس بعض موجودات المؤسسة.
  - محاولة تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق.

**المطلب الثالث: مجالات ارتكاب الأخطاء**

تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها والمراحل هي:[1]

- **مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى:** يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين والدائن)، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيراديه أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا خص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهوا عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية.
- **مرحلة التجميع والترحيل:** هي عملية الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، وقد يقوم المحاسب بعملية ترحيل حساب إلى حساب آخر أو ترحيل المبلغ الخطأ إلى الحساب أو ترحيل المبلغ إلى الجانب الخطأ من نفس الحساب.[2]
- **مرحلة إعداد القوائم المالية:** وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية وفيها يمكن حدوث العديد من الأخطاء منها:[3]

✓ إظهار أصول بقيم متضخمة ومنافية لحقيقتها في الميزانية وإدراج أرباح غير محققة بقائمة جدول النتائج.

✓ حذف أو إسقاط كافة الالتزامات بقائمة الميزانية أو إدراجها بأقل من قيمتها التي ينبغي أن تظهر بها.

[1] الوقاد سامي محمد و لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص 98.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 155.

[3] غوالي محمد بشير، مرجع سابق، ص 31.

- ✓ التصوير الخاطئ لبعض الحسابات والذي يحمل في طياته عدم الإفصاح المطلوب كان يتم تصوير بعض الاحتياطات تحت مسمى أرصدة دائنة أو الخلط بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة وكذا الخلط بين عناصر الإيرادات والمصروفات العادية وغير العادية.
- ✓ عدم الإفصاح عن كل الالتزامات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مثل تجنب الإشارة إلى المسؤوليات العرضية التي قد تتعرض لها المؤسسة في المستقبل.

## المبحث الثاني: أساليب الغش في عناصر القوائم المالية

تتعدد دوافع المؤسسة في استخدام أساليب الغش في بنود القوائم المالية، حيث هذه الأخيرة أكثر عرضة للتلاعبات لما لها تأثير على قرارات مستخدميها.

### المطلب الأول: أساليب الغش في عناصر الميزانية

توفر الميزانية معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير.[1] ونقصد بذلك طرفي الميزانية الأصول و الخصوم.

**أولا: أساليب الغش في عناصر الأصول**

وتشمل الأصول الثابتة بأنواعها، الأصول الجارية بالإضافة إلى النقدية.

**ا.الأصول الثابتة:**

تشمل الأصول المعنوية، الأصول المادية والأصول المالية، كما يلي:

1. **الأصول المعنوية:**

تحدث التلاعبات في الأصول المعنوية كما يلي:[2]

- ✓ المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل: العلامات التجارية؛
- ✓ الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل: الاعتراف بالشهرة غير المشترات؛
- ✓ إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

---

[1] عزه الزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية– دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص 110.

[2] محمد مطر وليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية عن موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، منشورة على الموقع: iefdpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/24.pdf، ص 12.

2. **الأصول المادية:**

يتم الغش في الأصول المادية كالتالي:[1]

- ✓ إظهار فائض إعادة التقييم ضمن جدول حسابات النتائج بدلا من إظهاره ضمن حقوق المساهمين؛
- ✓ تخفيض نسب الاستهلاك المتعارف عليها للأصول عن تلك النسب المستخدمة في السوق؛
- ✓ إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرق الإهتلاك مثل التحول من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص؛
- ✓ عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان للقروض.

3. **الأصول المالية:**

تكمن أساليب الغش فيما يلي:[2]

- ✓ التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية؛
- ✓ التلاعب في تصنيف الاستثمارات إلى استثمارات طويلة الأجل عند انخفاض أسعارها السوقية؛
- ✓ القيام بتخفيضات غير مبررة في انخفاض مخصصات انخفاض الأسعار.

**II.الأصول الجارية**

تتكون الأصول الجارية على ما يلي:

**1. المخزونات:**

يتم استخدام التلاعبات على مستوى المخزونات كالتالي:[3]

- ✓ تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقادمة؛
- ✓ التلاعب بأسعار تقييم المخزونات؛
- ✓ تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة الداخل أولا خارج أولا إلى التكلفة الوسطية المرجحة.

---

[1] حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 27، العراق، 2011، ص 367.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص 41.

[3] حسن فليح مفلح القطيش وفرس جميل حسين الصوفي، مرجع سابق، ص 368.

**2. العملاء:**

يتم الغش كما يلي:[1]

- ✓ عدم كشف عن الديون المتعثرة؛
- ✓ تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها؛
- ✓ عدم الكشف عن الحسابات الثابتة؛
- ✓ إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة مثل تصنيف الذمم الطويلة الجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المؤسسة.

**III.النقدية:**

تتمثل أساليب الغش فيما يلي:[2]

- ✓ عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة؛
- ✓ التلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية.

**ثانيا: أساليب الغش في عناصر الخصوم**

وتشمل كل من حقوق المساهمين، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

**I.حقوق المساهمين:**

يتم استخدام الغش على مستواها كما يلي:[3]

- ✓ إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح السنة الحالية بدل معالجته كأرباح محتجزة؛
- ✓ إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف في حقوق الملكية بدل جدول حسابات النتائج؛
- ✓ إدراج مكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية في جدول حسابات النتائج بدل من قائمة حقوق الملكية.

[1] محمد مطر وليندا حسن الحلبي، مرجع سابق، ص 13.

[2] حسن فليح مفلح القطيش وفرس جميل حسين الصوفي، مرجع سابق، ص 367.

[3] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 43.

**II.الخصوم غير الجارية:**

تتمثل أساليب التلاعب فيما يلي:[1]

- ✓ الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قروض قصيرة الجل لتحسين نسب السيولة؛
- ✓ إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل استحقاقها وإضافة مكاسب ذلك إلى صافي الربح، دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.

**III.الخصوم الجارية:**

يتم استخدام الغش كما يلي:[2]

- ✓ عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن الخصوم الجارية لتحسين نسب السيولة؛
- ✓ سداد قرض قصير الأجل عن طريق الاقتراض الطويل الأجل للتحسين نسب السيولة؛
- ✓ تأجيل إثبات استلام الدفعات المقدمة لتحسين نسب الرفع المالي.

**المطلب الثاني: أساليب الغش في عناصر جدول حسابات النتائج**

جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".[3]

**أولا: أساليب الغش المتعلقة بالمبيعات وكلفة البضاعة المباعة ومصروفات التشغيل**

يتم التلاعب على مستوى المبيعات وكلفة البضاعة المباعة إضافة إلى مصروفات التشغيل كما يلي:[4]

**1. المبيعات:**

- ✓ إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغاؤها في نهاية العام التالي؛

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 43.

[2] نفس المرجع، ص 42.

[3] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص44.

[4] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

- ✓ إجراء صفقات بيع حقيقية لشروط بيع سهلة؛
- ✓ تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة لوكالة المبيعات.

**2. كلفة البضاعة المباعة:**

- ✓ قيام المؤسسة بتسييل المخزون السلعي الذي قيم بطريقة الداخل آخرا الخارج أولا؛
- ✓ تغيير غير مبرر للطرق المتبعة في تقييم المخزون؛
- ✓ تضمين كشوف الجرد إضافة راكدة؛
- ✓ تأجيل إثبات فواتير المشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى القادم.

**3. مصروفات التشغيل:**

- ✓ رسملة مصروف إيرادي لا تنطبق عليه شروط الرسملة؛
- ✓ إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهتلاك والإطفاء؛
- ✓ استخدام معدل اهتلاك أقل من المعدل المتعارف عليه في الصناعة.

**ثانيا: أساليب الغش المتعلقة بنتيجة أعمال الأنشطة المتكررة والبنود غير العادية الاستثنائية**

يتم التلاعب على مستوى نتيجة أعمال الأنشطة المتكررة والبنود غير العادية الاستثنائية، والتي تكون كما يلي:[1]

**1. نتيجة أعمال الأنشطة غير المتكررة:**

- ✓ عدم الإفصاح في جدول حسابات النتائج على الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاجي لاسيما إذا كانت مساهمته جوهرية في نتيجة أعمال المؤسسة.

2. **البنود غير العادية والاستثنائية:**

- ✓ إدراج مكاسب البنود غير العادية والاستثنائية ضمن الربح التشغيلي؛
- ✓ دمج نصيب شركات الأم في شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.

[1] ليندا حسن نمر الحلبي،مرجع سابق، ص 39.

**المطلب الثالث: أساليب الغش في عناصر جدول تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الملكية**

**أولا: أساليب الغش في عناصر جدول تدفقات الخزينة**

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه: "كشف مالي المعني ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد على التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة"[1]، وتتمثل أساليب الغش على مستوى هذا الجدول كما يلي:[2]

- ✓ كأن يقوم المحاسب على سبيل المثال بتصنيف النفقات التشغيلية كنفقات استثمارية أو نفقات التمويل، لكن هذه الممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية؛
- ✓ تسجيل تكاليف التطوير الرأسمالي كتدفقات نقدية استثمارية خارجة وهذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة؛
- ✓ إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها من الدخل الصافي، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية.
- ✓ التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمؤسسة باعتبارها أسهم تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ فيها.

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 120.

[2] محمد مطر وليندا حسن الحلبي، مرجع سابق ص 14.

**ثانيا: أساليب الغش في قائمة تغيرات الملكية**

يطلق عليها مصطلح قائمة حقوق الملكية "وهي توضيح التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة، تزداد هذه القائمة بالأرباح تنقص بالخسائر المتحققة نتيجة النشاط خلال الفترة المحاسبية"[1]؛ ويتم استخدام أساليب الغش في هذه القائمة كما يلي:[2]

- ✓ إجراء تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه؛
- ✓ التغيرات الوهمية في رأس المال المكتتب ورأس المال المحتسب.

## المبحث الثالث: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر القوائم المالية

يسعى القائمون بالمؤسسة بتحقيق أرباح صورية وتحسين صورة المؤسسة وذلك بقيامهم بأساليب متعددة من التلاعب والغش على مستوى القوائم المالية، وللحد من هذا يتوجب على محافظ الحسابات القيام بإجراءات مضادة لهذه الأساليب لاكتشاف الغش لتعطي القوائم المالية الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة ليستفيد منها كل الأطراف.

### المطلب الأول: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر الميزانية

**أولا: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر الأصول**

سنتناول في هذا العنصر أهم الإجراءات المتبعة في اكتشاف الغش في الأصول الثابتة وفي قيم الاستغلال بالإضافة إلى النقدية.

**I. الأصول الثابتة:**

**1. الأصول المعنوية:**

يكون الهدف من التلاعب في الأصول المعنوية بغرض زيادة قيمة الموجودات هذه المؤسسة لتحسين نسب الملائمة المالية بالإضافة إلى تحسين الإيرادات عن طريق تخفيض مصروف إطفاء الأصول.[3]

---

[1] خليل ديملي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، الجزء الأول، ص 28.

[2] حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، مرجع سابق، ص 369.

[3] محمد مطر وليندا حسن الحلبي، مرجع سابق، ص 18.

وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات في كشف الغش كما يلي:[1]

- ✓ على محافظ الحسابات التأكد من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة؛
- ✓ التحقق من الاعتراف بالأصول غير ملموسة غير المشترات وإجراء التعديلات اللازمة لأثر ذلك على المركز المالي؛
- ✓ التحقق من مبررات الإدارة بشأن تغيير طرق إطفاء الأصول غير الملموسة ودراسة آثاره على القوائم المالية.

2. **الأصول المادية:**

يعود الهدف من التلاعب في الأصول المادية إلى تحسين أرباح المؤسسة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك[2]، وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات في اكتشاف الغش كما يلي:[3]

- ✓ التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت بواسطة المختصين واستبعاد الفائض من جدول حسابات النتائج وإدراجه ضمن حقوق المساهمين؛
- ✓ التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك؛
- ✓ مراجعة رأي الإدارة حول التغيير غير المبرر في طرق الاستهلاك والتحقق من آثاره المتراكمة على البيانات المحاسبية؛
- ✓ التحقق من صحة ومبررات إعادة التصنيف للأصول وأثر ذلك على قائمتي جدول حسابات النتائج والميزانية؛
- ✓ التحقق من المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة.

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 70.

[2] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص17.

[3] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

3. **الأصول المالية:**

الهدف من ممارسة الغش في الأصول المالية هو للزيادة أو للمحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة[1]، حيث أهم الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات هي:

- ✓ التحقق من صحة الأسعار المستخدمة؛
- ✓ التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

**II. الأصول الجارية:**

**1. المخزونات:**

يكمن الهدف من ممارسة الغش على مستوى المخزونات في زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة، حيث يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية لاكتشاف الغش:[2]

- ✓ فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن؛
- ✓ التحقق من صحة أسعار المخزون قياسا بالأسعار الجارية؛
- ✓ مراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير في طرق تسعير المخزون وأثر ذلك على القوائم المالية.

**2. العملاء:**

تهدف المؤسسة من خلال ممارسة الغش في حسابات العملاء لتحسين نسب السيولة[3]، وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات في اكتشافها كما يلي:[4]

- ✓ طلب الكشف عن الذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة؛
- ✓ فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة والفحص عنها في بند مستقل؛
- ✓ التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم المدينة الطويلة الجل من الذمم المتداولة.

[1] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص17.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 68.

[3] حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، مرجع سابق، ص 367.

[4] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 67.

**3. أوراق القبض:**

يتمثل دور محافظ الحسابات في مجال فحصه لأوراق القبض كما يلي:[1]

- ✓ على محافظ الحسابات اختيار أوراق القبض صاحبة المبالغ الكبيرة نظرا لأهميتها كديون للمؤسسة في ذمة الغير؛
- ✓ على محافظ الحسابات التحقق من أي تسديدات جزئية تكون قد سجلت على ظهر الورقة؛
- ✓ التحقق من أن المؤسسة اتخذت إجراءات متابعة الأوراق المرفوضة وتجديدها؛
- ✓ التحقق من أن هذه الأوراق إما تكون في عهدة احد الموظفين الذين ليس لهم علاقة بالتسجيل الدفتري أو بالنقدية، أو تكون مودعة في البنك لحساب المؤسسة؛
- ✓ التحقق من أن المؤسسة تتخذ إجراءات متابعة تحصيل هذه الأوراق وفقا لتواريخ استحقاقها؛
- ✓ التحقق من بعض الأوراق التي تم تحويلها أو تظهيرها لحساب أحد الدائنين ومدى صحة إجراءات عملية التحويل أو التظهير.

**III. النقدية:**

الهدف من استخدام الغش على مستوى النقديات هو لتحسين نسب السيولة[2]، وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات في اكتشافها كما يلي:[3]

**1. إجراءات تدقيق صناديق النقدية:**

- ✓ التأكد من إتمام القيود اليومية بالدفاتر، وعدم قيد أي مقبوضات أو مدفوعات تتعلق بالسنة المالية، وذلك قبل الجرد مع مراعاة أن يشمل الجرد جميع الخزائن بالمؤسسة حتى لا تستخدم إحدى الخزائن في تغطية العجز في خزائن أخرى، وفي حالة عدم قدرة محافظ الحسابات على الجرد الموحد فيجب أن يقوم بإغلاق الخزائن التي لم يستطيع جردها وختمها بخاتمة حتى إتمام جردها، وذلك في حضور الصراف؛
- ✓ عدم قبول العملات الرديئة والأوراق المزيفة، وإيصالات القروض قصيرة الأجل الممنوحة لبعض الموظفين، والشيكات المرفوضة...وغير ذلك؛

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق،ص ص 469-470.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 67.

[3] عزه الأزهر، مرجع سابق، ص ص 172-173.

- ✓ عمل محضر تفصيلي بالجرد، بحيث يشمل كل ما بداخل الخزائن من أوراق ذات قيمة– على سبيل المثال– العملة الورقية والنقود، الحوالات، الشيكات، طوابع البريد والدمغة، أي مبالغ مودعة كأمانة لحين تسليمها لأصحابها مثل المرتبات والأجور، ويراعي أن يثبت في نهاية المحضر أن الجرد قد تم بحضور الصراف ثم أعيدت إليه كاملة ويوقع الصراف، ورئيس الحسابات على الحضر بما يؤكد ذلك؛
- ✓ إذا كان للمؤسسة فروع تحتفظ بالنقدية، وتعذر على محافظ الحسابات جردها، فيجب عليه أن يحصل على شهادة من مديري الفروع بأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية، على أن تعتمد هذه الشهادة من الإدارة؛
- ✓ إذا تبين للمحافظ الحسابات وجود عجز أو زيادة في النقدية يجب عليه أن يوضح ذلك في محضر الجرد، ويخطر به الإدارة فورا لاتخاذ ما يلزم، ثم يقوم بعد ذلك بمطابقة نتيجة الجرد بالأرصدة الواردة بدفتر يومية النقدية وصندوق المصروفات النثرية.

**2. إجراءات التدقيق النقدية لدى البنوك:**

يجب على محافظ الحسابات تتبع الإجراءات التالية:[1]

- ✓ الاطلاع على الرصيد لدى البنك من خانة دفتر النقدية، ومطابقة رصيد دفتر النقدية مع رصيد كشف حساب البنك، وفي حالة وجود اختلاف يجب على محافظ الحسابات الاطلاع على مذكرة التوفيق بين الرصيدين( المقاربة البنكية) للتأكد من صحة تطابق الرصيدين؛
- ✓ طلب شهادة من البنك بمعرفة المؤسسة على أن ترسل إلى مكتب محافظ الحسابات مباشرة، وتبين كافة أرصدة المؤسسة لدى البنك في تاريخ إعداد الميزانية للتأكد من صحة أرصدة النقدية المودعة لدى البنك لتلافي الاعتماد على كشف حساب البنك وحده؛
- ✓ مطابقة الرصيد بدفتر النقدية مع رصيد الشهادة، وإذا وجد اختلاف بينهما يجب الاطلاع على كشف حساب البنك ومذكرة التوفيق لمعرفة سبب هذا الاختلاف؛
- ✓ يراعي التفرقة بين الحسابات الجارية وحسابات الإيداع، وعدم إجراء مقاصة بين الحسابات المدينة والدائنة؛
- ✓ مراعاة الشيكات المحولة من بنك إلى أخر.

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء، عمان، 2009، ص 413.

**ثانيا: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر الخصوم:**

**I. حقوق المساهمين:**

تهدف المؤسسة من ممارسة الغش على مستوى حقوق المساهمين إلى تحسين نتيجة أعمال المؤسسة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر الناتجة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية.[1] حيث يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية لاكتشاف الغش:[2]

**1. رأس المال:**

- ✓ التحقق من قيم رأس المال الظاهر في الميزانية والبيانات الخاصة به من خلال التحقق من الإفصاح المحاسبي السليم لعنصر رأس المال؛
- ✓ التحقق من أن أي عمليات ترتب عليها تغيير رأس المال زيادة أو نقصا قد تم تنفيذها فعلا وبطريقة محاسبية ملائمة ومقبولة؛
- ✓ التحقق من أن أي عمليات خاصة برأس المال زيادة أو نقصا مثلا قد تمت بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك من خلال السلطات المسؤولة داخليا في المؤسسة أو خارجيا عن طريق بعض الأجهزة أو المصالح الحكومية المختصة.

2. **الاحتياطات:**

إن التحقق من الاحتياطات يتوقف على نوعية وطبيعة كل احتياطي على حدة، والأسباب التي تدعو إلى تكوينه، وتتمثل الإجراءات المتبعة من طرف محافظ الحسابات فيما يلي:[3]

- ✓ ينبغي التحقق من الاحتياطات، بالرجوع إلى قرارات الجمعية العمومية التي اعتمدت القوائم الختامية وتوزيع الأرباح؛
- ✓ الرجوع إلى القوانين السارية والقانون النظامي للمؤسسة، للتأكد من صحة تكوين الاحتياطات سواء كان احتياطي قانوني أو احتياطي عام.

[1] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 550-551.

[3] محمد فضل مسعد، راغب خالد الخطيب، مرجع سابق، ص ص 248-249.

- ✓ الرجوع إلى عقود القروض، التي تتطلب تكوين احتياطي لسد قيمتها مثل احتياطي السندات، وهذا يتطلب تكوين احتياطي لرد قيمة السندات عن طريق حجز مبلغ ثابت من الأرباح سنويا واستثمارها خارج المؤسسة، ويمكن الاعتماد على أكثر من وسيلة من وسائل الإثبات لإتمام عملية التحقق.

**3. المخصصات:**

ينبغي على محافظ الحسابات بالنسبة لعنصر المخصصات المختلفة الأخذ في الاعتبار ما يلي:[1]

- ✓ لا ينبغي على محافظ الحسابات تكوين أي مخصصات إلا بناء على تكليف رسمي من إدارة المؤسسة بذلك ولكن عليه أن يتحقق من مدى كفاية هذه المخصصات عند تكوينها لمقابلة الأغراض التي تكونت من اجلها، وعند اعتراض الإدارة على ملاحظاته فعليه أن يشير إلى ذلك في تقريره؛
- ✓ على محافظ الحسابات فحص وتدقيق كل نوع من أنواع المخصصات على حدة وتدقيق طريقة احتسابه ومدى كفايته؛
- ✓ على محافظ الحسابات التحقق من ثبات أساس وطريقة احتساب المخصص من سنة لأخرى حتى لا تكون نتيجة القوائم المالية غير حقيقية ومضللة، ولا يكون تغيير أساس احتساب المخصص إلا لظروف غير عادية وبمبررات يقبلها محافظ الحسابات؛
- ✓ عليه التحقق من عدم المغالاة في حساب المخصصات وعند اكتشاف ذلك فعليه أن يوصى بتحويل أي زيادة إلى الحساب الملائم سواء كان حساب الأرباح والخسائر إذا كانت تمت خلال نفس السنة المالية ا والى الاحتياطي العام إن كانت هذه الزيادة من سنوات سابقة؛
- ✓ التحقق من أن المخصصات استخدمت في الأغراض التي تكونت من اجلها وعند الانتهاء الغرض منها يمكن تحويل المخصص إلى الحساب الملائم كما هو الحال في البند السابق؛

**II. الالتزامات الطويلة الأجل:**

يكمن الهدف من استخدام أساليب الغش في الالتزامات الطويلة الأجل هو لتحسين نسب السيولة وأرباح المؤسسة بتضمينها مكاسب إطفاء سندات قبل استحقاقها.[2]

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 577.

[2] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 18.

**1. إجراءات تدقيق القروض الطويلة الأجل:**

يتحقق محافظ الحسابات من صحة المعلومات المدرجة في الكشوف على النحو التالي:[1]

- ✓ يطلع محافظ الحسابات على قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عقد القرض في الحدود المقررة في نظام المؤسسة؛
- ✓ الإطلاع على عقد القرض والتأكد من الشروط الواردة فيه وقيام المؤسسة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في العقد؛
- ✓ يطلب من الجهة المقرضة شهادة لبيان رصيد القرض في تاريخ الميزانية العمومية؛
- ✓ أن يظهر في الميزانية العمومية بيانات عن القرض وسعر فائدته وتاريخ سداده وضمانه.

**2. إجراءات تدقيق السندات الطويلة الأجل:**

يقوم محافظ الحسابات التحقق من العناصر التالية:[2]

- ✓ الإطلاع على النظام الداخلي للمؤسسة لمعرفة الأحكام الخاصة إصدار السندات واستهلاكها؛
- ✓ الاطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين للتأكد من صحة الإجراءات؛
- ✓ التأكد من شروط الإصدار إذ قد تصدر السندات بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، كما ينص على أن يكون السداد بعلاوة أو بخصم، وتعتبر علاوة الإصدار إيرادا رسميا يستخدم في استهلاك مصروفات إصدار السندات إما على مدة قصيرة أو بمقدار انتفاع السنة المالية بالقرض؛
- ✓ التأكد من إظهار السندات كبند مستقل ضمن الخصوم الطويلة الأجل بجانب المطلوبات بالميزانية العامة.

**III. الالتزامات القصيرة الأجل:**

تقوم المؤسسة بممارسة الغش على مستوى الالتزامات القصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة[3]، وتشمل الموردون وأوراق الدفع.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة-الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 371.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 331-332.

[3] حسين فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، مرجع سابق، ص 367.

**1. الموردين (الدائنين):**

لتدقيق وفحص أرصدة الدائنين يلزم على محافظ الحسابات القيام بما يلي:[1]

- ✓ فحص وتدقيق حسابات الدائنين في دفتر الأستاذ وتدقيق العمليات الحسابية التي أدت إلى هذه الأرصدة؛
- ✓ مخاطبة الدائنين أو بعضهم من أصحاب الأرصدة الكبرى لإرسال مدى موافقتهم على صحة هذه الأرصدة؛
- ✓ التحقق من تواريخ استحقاق أرصدة الدائنين لتحديد ترتيب سداد هذه الأرصدة وحتى لا تتعرض المؤسسة لأي جزاءات أو غرامات؛
- ✓ التحقق من أن أي عمليات شراء آجل جديدة أدت إلى زيادة أرصدة الدائنين وفحص ومطابقة حساب المشتريات مع حساب الدائنين (الموردين) من خلال فواتير الشراء.
- ✓ التحقق من الإفصاح عن الأرصدة للدائنين في الميزانية بعد التحقق من التوجيه المحاسبي لعمليات الشراء لأجل وسداد هذه المشتريات وأي خصومات خاصة يسمح بها الدائنين للمؤسسة.

**2. أوراق الدفع:**

يتحقق محافظ الحسابات من رصيد أوراق الدفع بإتباع الإجراءات التالية:[2]

- ✓ الحصول على كشف تفصيلي بجميع أوراق الدفع التي تستحق السداد بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وتدقيق هذا الكشف مع يومية أوراق الدفع؛
- ✓ التدقيق الاختباري ليومية أوراق الدفع ويكون ذلك عن طريق تدقيق مجاميع هذه اليومية وتدقيق الترحيلات من هذه اليومية إلى حسابات الدائنين بدفتر أستاذ المشتريات مع تدقيق الترحيلات إلى الأستاذ العام في حسابي إجمالي الدائنين وحساب أوراق الدفع؛
- ✓ أما بالنسبة لأوراق الدفع التي سددت خلال الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية، فعلى محافظ الحسابات أن يدقق هذا البند مستنديا عند تدقيق جانب المدفوعات في دفتر اليومية النقدية والإطلاع على هذه الأوراق بما يفيد إلغاءها أو استبدالها عن طريق ختمها بما يفيد ذلك.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 586-587.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 333-334.

**المطلب الثاني: إجراءات اكتشاف الغش في عناصر جدول حسابات النتائج**

**أولا: إجراءات اكتشاف الغش على مستوى المبيعات، كلفة البضاعة ومصروفات التشغيل**

تكمن أهم الإجراءات لاكتشاف الغش في المبيعات، كلفة البضاعة و مصروفات التشغيل كما يلي:

**I. المبيعات:**

يكمن الهدف من ممارسة التلاعب بالمبيعات في تحسين رقم المبيعات بجدول حسابات النتائج عن طريق زيادته لمبيعات صورية ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة[1].

وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات المضادة فيما يلي:[2]

- ✓ التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة؛
- ✓ التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها؛
- ✓ التحقق من مستندات شحن الطلبيات ومطابقتها مع مستندات تسدي أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء؛

**II. تكلفة البضاعة المباعة:**

تقوم المؤسسة بممارسة الغش عن طريق تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في جدول حسابات النتائج لزيادة الأرباح[3]، تتمثل الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات فيما يلي:[4]

- ✓ التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية؛
- ✓ الرجوع إلى المبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وأثره على البيانات المالية؛
- ✓ التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار؛
- ✓ المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.

[1] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 16.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 64.

[3] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 16.

[4] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص ص 64-65.

**III. مصروفات التشغيل:**

تهدف المؤسسة من ممارسة الغش في مصروفات التشغيل إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح[1]، حيث تتمثل الإجراءات المضادة لممارسة الغش فيما يلي:[2]

- ✓ التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في المصروف؛
- ✓ الرجوع إلي رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير وبيان آثاره على القوائم المالية؛
- ✓ التحقق من معدلات الاستهلاك وإعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقا للمعدلات المتعارف عليها.

**ثانيا: إجراءات اكتشاف الغش المتعلقة بنتيجة أعمال الأنشطة المتكررة والبنود غير العادية والاستثنائية**

تتمثل الإجراءات المتبعة في اكتشاف الغش المتعلق بنتيجة أعمال الأنشطة المتكررة والبنود غير العادية والاستثنائية فيما يلي:

**I. نتيجة الأعمال للأنشطة المتكررة:**

الهدف من ممارسة الغش هو المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها[3].

حيث يقوم محافظ الحسابات بالإجراء التالي:[4]

- ✓ تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بنظر الاعتبار.

**II. البنود غير العادية والاستثنائية:**

يكمن الهدف من استخدام الغش في البنود غير العادية والاستثنائية إلي تحسين ربحية المؤسسة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية[5]، حيث يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية لاكتشاف الغش:[6]

[1] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 16.
[2] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 65.
[3] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 16.
[4] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 65.
[5] محمد مطر وليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 16.
[6] ليندا حسن نمر الحلبي، مرجع سابق، ص 66.

- ✓ استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي؛
- ✓ إعادة احتساب نتيجة الأعمال بعد استبعاد تلك الأرباح والإفصاح عنها ببند مستقل.

## المبحث الرابع: مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء المحاسبية

في هذا المبحث سنتطرق لمسؤولية التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في اكتشاف الغش، واهم الإجراءات المتخذة عند اكتشافه.

### المطلب الأول: التطور التاريخي لمسئوليات محافظ الحسابات

مرت مسئوليات محافظ الحسابات عبر المراحل التالية:[1]

- **المرحلة الأولى: ما قبل عام 1920م**

كان اكتشاف الأخطاء و الغش بعد هدفا أساسيا ومقبولا من أهداف التدقيق في ذلك الوقت كان للتدقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- اكتشاف الأخطاء الفنية؛
- اكتشاف الأخطاء في المبادئ و الأصول المحاسبية؛
- اكتشاف الغش.

- **المرحلة الثانية: 1920م-1960م**

شهدت هذه المرحلة تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وازدياد حجم المشروعات، قامت إدارة هذه المشروعات بوضع نظم للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الأخطاء والغش، كان من نتائج ذلك أن تغيرت أساليب التدقيق كاستجابة للظروف الجديدة وانتهت عملية الفحص الشامل للسجلات المحاسبية والعمليات المرتبطة بها، بالإضافة إلى أنه أصبح هناك تنوع وتشتت في ملكية المؤسسات وانخفض اهتمام الملاك بثروة مؤسساتهم بينما تركز اهتمامهم على العائد الناتج الذي تحققه هذه الاستثمارات مما ترتب على ذلك تغير في الاهتمام بالقوائم المالية التي تعكس ثقة ملاك المؤسسة في إدارتها، أصبحت أساس لاتخاذ القرارات الاستثمار، انعكست هذه التغيرات في البيئة

[1] خالد عبد العزيز حافظ صالح، **مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)**، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة النيلين، 2016.

الاقتصادية والاجتماعية على التدقيق إذ تحول من اكتشاف الأخطاء والغش إلى الإفصاح عن حقيقة وصدق وعدالة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

مع نهاية هذه المرحلة كانت مهنة المحاسبة ترفض الاعتراف بالمسئولية عن اكتشاف الأخطاء والغش، وأن الفحص العادي الذي يحدث بغرض إبداء الرأي عن القوائم المالية لا يصمم لاكتشاف الأخطاء والغش ولا يمكن الاعتماد عليه للإفصاح عن إساءة استخدام الأموال والمخالفات من خلال تطوير وتنظيم نظم ملائمة وكافية للسجلات المحاسبية.

- **المرحلة الثالثة: 1960م-1980م**

شهدت هذه الفترة اعتراف مهنة المحاسبة والتدقيق بمسئولية محافظين المحاسبين بأن يكونوا واعين بالظروف التي تثير الشكوك والاشتباه في الأخطاء والغش، قامت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين بتعديل النشرة التي أصدرتها عام 1951م ليعترف بأنه أثناء تنفيذ عملية التدقيق على محافظين المحاسبين أن يكونوا على وعي بأن الأخطاء والغش إذا كانت مادية بشكل كاف فإنها تؤثر على محافظ الحسابات والقوائم المالية.

- **المرحلة الرابعة: 1980م-2010م**

شهدت هذه المرحلة تطورا في موقف المهنة بشأن الأخطاء والغش مما أدى إلى تزايد حجم الأخطاء والغش في المؤسسات بالإضافة إلى الانتقادات المتزايدة لمحافظي الحسابات من جانب السياسيين، المحاكم، الصحافة المالية، فيما يتعلق بالفشل في اكتشاف الأخطاء والغش، فشل محافظين الحسابات في اكتشاف الغش يفسر فجوة التوقعات في أداء الدقيق، والاتجاه الذي تبنته مهنة المحاسبة و التدقيق بخصوص اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنهما يعتبر جزءا من الاتجاه العام الذي تتخذه المهنة لاحتواء النقد البناء الموجه إليها، والذي يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في الأداء بالرغم من اكتشاف الأخطاء والغش كأحد أهداف التدقيق لم يصل لما كان عليه في الفترة قبل العشرينات.

**المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الممارسات المحاسبية الخاطئة**

مسئولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الغش تمثل إحدى مكونات فجوة التوقعات في التدقيق، ويؤكد بعض الباحثين على أن مسئولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، تعتبر من أكثر المجالات إثارة للنقاش والجدل في التدقيق.[1]

حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات أن التقرير النظيف يعني أن محافظ الحسابات قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو المخالفات التي تكون حدثت أثناء السنة المالية محل التدقيق. وبالتالي فإن لدى مستخدمي القوائم المالية توقعا عاليا بأن يكتشف محافظ الحسابات الغش والمخالفات بالمؤسسة محل التدقيق، وذلك كهدف أساسي وضروري لعملية التدقيق، في حين تختلف المعايير والتوصيات الصادرة عن المنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة. فلقد ركزت تلك التوصيات في البداية على حدود محافظ الحسابات بشأن اكتشاف الغش والمخالفات فقللت من التأكيد على مسئولية محافظ الحسابات في هذا الخصوص.[2]

حيث محافظ الحسابات غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع محافظ الحسابات وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.[3]

أما عن مسؤولية محافظ الحسابات فتنحصر في الحصول على تأكيد معقول أن القوائم المالية في جميع جوانبها الهامة خالية من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الخطأ أو الغش أو التلاعب بشكل عام، وفي الواقع أن خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش و التلاعب يفوق الخطر الناتج عن اكتشاف التحريفات الناتجة عن الأخطاء. وذلك لأن الغش يتضمن خطط معقدة بشكل جيد لإخفائه مثل التزوير أو التلاعب في

---

[1] جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية لطبع.نشر.توزيع، الإسكندرية، 2001، ص 20.

[2] المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات–دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 58.

[3] هدى خليل الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011، ص 296.

السجلات والمستندات المؤيدة لها، والتعمد في عدم تسجيل العمليات أو الأحداث المالية الهامة في القوائم أو سوء التطبيق المتعمد لمبادئ المحاسبة الخاصة بالتقييم، التصنيف أو طرق العرض والإفصاح وهذه المحاولات لإخفاء التلاعب قد تكون أصعب عندما يصاحبها بعض التواطؤ فالتواطؤ قد يجعل محافظ الحسابات يقتنع بدليل التدقيق الذي حصل عليه مع أنه خاطئ في حقيقة الأمر.[1]

وتقع مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة ولنظام الرقابة الداخلية، إن تطبيق هذه النظم يقلل ولكنه لا يلغي إمكانية حدوث الغش أو الخطأ.[2]

كما اتفقت معايير المراجعة سواء الأمريكية منها أو المعيار الدولي رقم (240) على أن محافظ الحسابات لا يعتبر مسئولا عن الإفصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسئوليته في إبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة فقط، وذلك حفاظا على قواعد السلوك المهني التي تمنع محافظ الحسابات من إفشاء أسرار عملاءه.[3]

**المطلب الثالث: إجراءات محافظ الحسابات عند وجود دلائل على احتمال الغش أو الخطأ**

ينبغي على محافظ الحسابات الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية التدقيق وأن يكون مدركا لإمكانية وجود تحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش وذلك على الرغم من خبرة محافظ الحسابات السابقة مع المؤسسة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة وهؤلاء المسئولين عن الحوكمة.[4] وإذا وجد محافظ الحسابات ظروفا تشير إلى احتمال وجود تضليل في التقارير المالية فإنه يجب عليه القيام بدراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال في التقارير المالية، وإذا توصل محافظ الحسابات إلى قناعة أنه من الممكن أن يكون لهذا التضليل أثر جوهري في التقارير المالية فيجب عليه أن يقوم بإجراءات إضافية أو أن يعدل من إجراءاته الحالية بما يتناسب مع الوضع الجديد.

---

[1] مفيدة حسن عبيد محمد، مرجع سابق، ص 122.

[2] المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، مرجع سابق، ص 58.

[3] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 84.

[4] معيار المراجعة المصري رقم (240)، **مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية**، الفقرة 24، ص 7.

وما لم تشر الظروف بشكل واضح إلى العكس فإن محافظ الحسابات لا يستطيع الافتراض بأن حالة الغش أو الخطأ قد حدثت بصورة منعزلة، وعند الضرورة فإن على محافظ الحسابات تعديل طبيعة الإجراءات الأساسية وتوقيتها ونطاقها.

وبعد تنفيذ الإجراءات الإضافية سيصبح محافظ الحسابات قادرا على تبديد شكوكه في وجود الغش أو الخطأ أو إثباته، وهنا وفي حالة إثبات الغش أو الخطأ من قبل محافظ الحسابات ينبغي عليه مناقشة الوضع مع الإدارة والنظر فيما إذا كان الموضوع قد انعكس بشكل مناسب أو تم تصحيحه في التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي على محافظ الحسابات أن يأخذ في الحسبان أثر الغش و الأخطاء الهامة علي الجوانب الأخرى لمحافظ الحسابات وخاصة مصداقية المعلومات المقدمة من الإدارة وفي هذا الخصوص ينبغي على محافظ الحسابات إعادة النظر في تقديرات المخاطر، وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة في حالة كون الغش و الخطأ لا يمكن اكتشافهما عن طريق الرقابة الداخلية أو أنها غير واردة في إقرارات الإدارة.[1]

❖ **إذا وجد محافظ الحسابات مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو غش فعلى محافظ الحسابات أن يقوم بما يلي:**[2]

1. التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الغش.
2. التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
3. التأكد من أنه قد جرى معالجة الغش والإفصاح عنه.
4. عندما يرتبط الخطأ أو الغش بأحد أفراد الإدارة، على محافظ الحسابات أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص لمحافظ الحسابات.
5. على المدقق أن يبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية:
   أ. إذا اعتقد بوجود الغش، بغض النظر عن تأثير هذا الغش على البيانات الحسابية.
   ب. إذا ثبت وجود خطأ مادي أو غش.
   ت. تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبته القوانين لذلك.

[1] حسين يوسف القاضي وآخرون، **أصول المراجعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص 242.

[2] شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص 39.

❖ **الإجراءات المتخذة من قبل محافظ الحسابات للإبلاغ عن الخطأ أو الغش:**[1]

1. **إبلاغ إدارة المؤسسة:** يجب على محافظ الحسابات أن يبلغ الإدارة بالنتائج التي تم توصل إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية:

أ. إذا كان يشك من احتمال وجود غش حتى ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي.

ب. إذا كان الغش والخطأ الجسيم موجود فعلا.

كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد المستوى الإداري المناسب الذي يبلغه بحالات الغش والخطأ الجسيم المحتمل أو الفعلي، وفيما يتعلق بالغش على محافظ الحسابات تقدير احتمالات اشتراك الإدارة العليا في ذلك في معظم الحالات المتعلقة بالغش، ويكون من المناسب إبلاغ المسألة إلى مستوى وظيفي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة يكون أعلى من المسؤول عن الأشخاص الذين يعتقد بأنهم متورطين به، وعندما يكون الشك محيطا بأولئك الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية كاملة من الإدارة الشاملة فإن محافظ الحسابات يسعى عادة إلى الحصول على استشارة قانونية تساعده في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها.

2. **إبلاغ مستخدمي القوائم المالية:** إذا تبين لمحافظ الحسابات أن الخطأ والغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، فعليه أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا سلبيا.
كما أنه في حالة منع محافظ الحسابات من قبل إدارة المؤسسة من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقييم فيما إذا وقع أو من المحتمل وقوع خطأ أو غش له تأثير مادي على القوائم المالية، فعلى محافظ الحسابات أن يصدر رأيا متحفظا أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود قيود على عملية التدقيق.
3. **إبلاغ السلطات الإشرافية العليا:** إن التزم محافظ الحسابات بمبدأ " السرية " يمنعه عادة من إبلاغ الغش أو الخطأ لأطراف ثالثة، على أنه في حالات معينة تتجاوز القوانين أو المحاكم مبدأ السرية، وقد يحتاج محافظ الحسابات في مثل هذه الحالات الحصول على استشارة قانونية أخذا في الاعتبار مسؤوليته تجاه المصلحة العامة.

[1] هدى خليل ابراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص ص 298-299.

4. **الانسحاب من عملية التدقيق:** قد يرى محافظ الحسابات أنه من الضروري الانسحاب من عملية التدقيق عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الغش و الخطأ والتي يرى محافظ الحسابات أنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن للخطأ أو الغش تأثير مادي على القوائم المالية، ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي محافظ الحسابات وجود أدلة على تورط أعلى سلطة في المؤسسة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة محافظ الحسابات بالمؤسسة ويسعى محافظ الحسابات عادة للحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذا القرار.

**الخلاصة:**

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل، يمكن تعريف الخطأ على أنه عبارة عن القيام بعملية أو جزء منها تخرج عن القواعد والتعليمات أو إسقاط عملية بكاملها بحسن نية عن غير قصد، بينما عرف الغش على انه تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة. ومنه الفرق بين مفهوم الغش والخطأ يكمن في النية، حيث الغش هو فعل مقصود أما الخطأ غير مقصود، ولكل منهما أنواع كالتقرير المالي المضلل الذي يعتبر تحريف متعمد لخداع مستخدمي القوائم المالية، أما الأخطاء فهناك أخطاء الحذف وأخرى فنية، حسابية...

هناك أسباب تدفع بالمؤسسة باستخدام أساليب متنوعة في الغش تمس بنود القوائم المالية، ولأن هذه الأخيرة ذا أهمية في إعطاء صورة المؤسسة اوجب على محافظ الحسابات القيام بإجراءات في اكتشاف الغش الممارس من طرف المؤسسة في عناصر القوائم المالية، هذا ما يحمل محافظ الحسابات مسؤولية بذل العناية المهنية اللازمة.

# ملخص الدراسة


## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها.

ولتحقيق ذلك، اعتمدنا على دراسة استبيانيه لعينة من محافظي الحسابات بولاية بسكرة، سطيف، باتنة ووادي سوف وبعد استرجاع الاستبيانات والقيام بالتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS V20، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعمل مكاتب محافظي الحسابات على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق حسب ما جاء في معايير التدقيق الدولية، حيث يجب على محافظ الحسابات أن يكون له دراية كافية بهاته المعايير.
- هناك بعض المعوقات تعيق عمل محافظ الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق والاكتشاف الأخطاء والغش.
- يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية جودة الخدمة التي يقدمها والتي تتمثل في إظهار صحة وعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء.



**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الخارجي، الخطأ، الغش، محافظ الحسابات.



## Résumé :

L’objectif de cette étude est de connaître l'étendue de la responsabilité du commissaire aux comptes dans la découverte des erreurs comptables et leurs méthodes de traitement.

Pour ce faire, nous nous sommes appuyés sur une étude d’un questionnaire auprès d'un échantillon de comptables dans les wilayas de Biskra, Sétif, Batna et OuedSouf, après avoir récupéré les questionnaires et procédé à l'analyse statistique en utilisant le programme SPSS V20, l'étude a obtenu les résultats suivants :

-Les bureaux des commissaires aux comptes doivent se conformer aux procédures requises pour effectuer l'audit conformément aux normes internationales d'audit. L'auditeur doit en effet avoir une connaissance suffisante des normes.

-Il existe certains obstaclesqui entravent le travail du commissaire aux comptes lors du processus d'audit et la détection des erreurs et de la fraude.

-Le commissaire aux comptes est responsable de la qualité du service qu'il fournit car il doit montrer la validité et la justesse des états financiers et sans erreurs.

**Mots clés :** l'audit externe, l'erreur, la fraude, commissaire aux comptes..

# مقدمـــــة

# الخاتمـــــة

# قائمة المحتويات

# الفصل الأول:

# عموميات حول

# التدقيق الخارجي

# الفصل الثاني:

# الإطار النظري للغش والأخطاء المحاسبية

# قائمة الجداول

# قائمة الأشكال

# قائمة الملاحق

# قائمة المراجع

# الفصل الثالث:

# دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات

# إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمرك ستبقى كلماتك نجوى في اليوم والغد و إلى الأبد والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى كل من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي نجوى.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي.. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلي من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن أختي سارة

إلي من ساندني وشجعني زوجي عبد الرحمان

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلي من كانوا معي على طريق النجاح والخير.. صديقاتي حبيباتي.

# إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمرك ستبقى كلماتك نجوى في اليوم والغد و إلى الأبد والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى كل من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي نجوى.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي.. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلي من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن أختي سارة

إلي من ساندني وشجعني زوجي عبد الرحمان

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلي من كانوا معي على طريق النجاح والخير.. صديقاتي حبيباتي.

# شكر وعرفان

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عزَّ وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسّر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل القدير الأستاذ بن عيشي عمار، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وما قدمه لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قّيمة ومستمرة... فدعائي له بالخير والعافية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص جزء من وقتهم لتمحيص هذا العمل.

ولا انسي أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

ومن باب رد الجميل، أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان إلى بعض الزملاء الذين وقفوا معي وقفة الأخ لأخيه.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال وان ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به ولله الحمد والمنة

# شكر وعرفان

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عزَّ وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسّر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل القدير الأستاذ بن عيشي عمار، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وما قدمه لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قّيمة ومستمرة... فدعائي له بالخير والعافية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص جزء من وقتهم لتمحيص هذا العمل.

ولا انسي أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

ومن باب رد الجميل، أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان إلى بعض الزملاء الذين وقفوا معي وقفة الأخ لأخيه.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال وان ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به ولله الحمد والمنة

# قـــــائمـــة الجـــــداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أنواع التقارير المالية المضللة | 35 |
| 02 | الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان | 68 |
| 03 | مقياس الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان | 69 |
| 04 | مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة | 69 |
| 05 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس | 70 |
| 06 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة | 71 |
| 07 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 72 |
| 08 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي | 73 |
| 09 | مقياس ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان | 75 |
| 10 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء) | 76 |
| 11 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش) | 77 |
| 12 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات) | 78 |
| 13 | تحليل عبارات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء.) | 80 |
| 14 | تحليل عبارات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش) | 82 |
| 15 | تحليل عبارات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات) | 85 |
| 16 | نتائج اختبار الفرضيات | 89 |

# قـــــائمـــة الجـــــداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أنواع التقارير المالية المضللة | 35 |
| 02 | الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان | 68 |
| 03 | مقياس الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان | 69 |
| 04 | مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة | 69 |
| 05 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس | 70 |
| 06 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة | 71 |
| 07 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي | 72 |
| 08 | التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي | 73 |
| 09 | مقياس ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان | 75 |
| 10 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز من قدرته على اكتشاف الأخطاء) | 76 |
| 11 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش) | 77 |
| 12 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات) | 78 |
| 13 | تحليل عبارات المحور الأول (التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولية يعزز قدرته على اكتشاف الأخطاء.) | 80 |
| 14 | تحليل عبارات المحور الثاني (معوقات كشف الأخطاء والغش) | 82 |
| 15 | تحليل عبارات المحور الثالث (الطرق التي تستخدمها المؤسسات في معالجة الأخطاء المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات) | 85 |
| 16 | نتائج اختبار الفرضيات | 89 |

## قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

| الرقم | الاسم |
|---|---|
| 1 | بن عيشي عمار |
| 2 | الحاج عامر |
| 3 | شناي عبد الكريم |
| 4 | علون أمين |
| 5 | سعيدي عبد الحليم |

## قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

| الرقم | الاسم |
|---|---|
| 1 | بن عيشي عمار |
| 2 | الحاج عامر |
| 3 | شناي عبد الكريم |
| 4 | علون أمين |
| 5 | سعيدي عبد الحليم |

# قائمة المراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

- **الكـــتـــــــب:**


1. أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
2. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء، عمان، 2009.
3. أحمد محمد نور وآخرون، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. أرينز ألفين، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، السعودية، 2005.
5. الوقاد سامي محمد ولؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
6. أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. أوما سيكران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، تعريب: إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2006.
8. إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات– الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية لطبع.نشر.توزيع، الإسكندرية، 2001.
10. حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009.
11. حسين يوسف القاضي وآخرون، **أصول المراجعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
12. خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014.
13. خليل ديملي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، الجزء الأول.

14. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
16. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة-الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
17. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
18. غسان فلاح مطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
19. كمال عبد السلام على وخالد المعتصم، **أصول علم المراجعة**، 2003.
20. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
21. محمد السيد سرايا،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
22. محمد فضل مسعد و خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
23. وليم قوماس وأمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، 1989.

- **الرسائل والمذكرات:**

1. المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات-دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
2. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر و تحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة-دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا-سطيف،**

مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

3. بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات**- مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- الجزائر، 2010-2011.
4. حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال"**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.
5. غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة-حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
6. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة: سونلغاز**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
7. شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية- دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012.
8. عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين-دراسة تحليلية**،مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
9. عزه الزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية- دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

10. غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة–حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003–2004.

11. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي–دراسة حالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012.

12. ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

13. محمد الإمام عبد الله أحمد، **مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء و المخالفات–دراسة ميدانية**، مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2016.

14. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائري3، الجزائر، 2010–2011.

15. مفيدة حسن عبيد محمد، **دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية– دراسة ميدانية على محلية شندي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2015.

- **المقالات والمجلات:**

1. حسين أحمد دحدوح، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 22، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.

2. حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 27، العراق، 2011.

3. خالد عبد العزيز حافظ صالح، **مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)**، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة النيلين، 2016.
4. سوياد أمينة، **دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه–دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، جامعة البليدة 2، 2016.
5. سفير محمد و رزقي إسماعيل، **مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول" **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، المنعقدة في جامعة الوادي، يومي 05–06 ماي 2013.
6. شريقي عمر، **مسؤوليات محافظ الحسابات دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2012.
7. طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2013.
8. هدى خليل الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.

- **مراجع أخرى:**

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال والخطأ**، الفقرة 03.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال والخطأ**، الفقرة 04.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، قانون رقم 10–01 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2010.
4. المادة 715 مكرر 4 من قانون تجاري.
5. المراجعة المصري رقم (240)، **مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية**، الفقرة 24.

- **المواقع الالكترونية:**

**1.** محمد مطر وليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية عن موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، منشورة على الموقع: iefdpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/24.pdf.

**ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية**

1. Henri Mitonneau, **réussir l'audit des processus**, 2ème édition, afnor, France, 2006.
2. Lionnel collins et Gérard valin, **Audit et contrôle interne, aspects financiers, opération et stratégiques**, 4éme édition, Dalloz, paris, 1992.

# قائمة المراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

- **الكـــتـــــــب:**


1. أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
2. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء، عمان، 2009.
3. أحمد محمد نور وآخرون، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. أرينز ألفين، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، السعودية، 2005.
5. الوقاد سامي محمد ولؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
6. أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
7. أوما سيكران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، تعريب: إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، الرياض، 2006.
8. إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات– الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية لطبع.نشر.توزيع، الإسكندرية، 2001.
10. حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2009.
11. حسين يوسف القاضي وآخرون، **أصول المراجعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
12. خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2014.
13. خليل ديملي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، الجزء الأول.

14. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
16. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة-الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
17. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، **معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
18. غسان فلاح مطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
19. كمال عبد السلام على وخالد المعتصم، **أصول علم المراجعة**، 2003.
20. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
21. محمد السيد سرايا،**أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
22. محمد فضل مسعد و خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
23. وليم قوماس وأمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، 1989.

- **الرسائل والمذكرات:**

1. المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات-دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
2. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر و تحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة-دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا-سطيف،**

مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

3. بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات**- مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3- الجزائر، 2010-2011.
4. حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال"**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.
5. غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة-حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
6. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة: سونلغاز**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
7. شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية- دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2012.
8. عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين-دراسة تحليلية**،مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
9. عزه الزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية- دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

10. غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة–حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة**، مذكرة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003–2004.

11. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي–دراسة حالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012.

12. ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

13. محمد الإمام عبد الله أحمد، **مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء و المخالفات–دراسة ميدانية**، مذكرة الماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2016.

14. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائري3، الجزائر، 2010–2011.

15. مفيدة حسن عبيد محمد، **دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية– دراسة ميدانية على محلية شندي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2015.

- **المقالات والمجلات:**

1. حسين أحمد دحدوح، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 22، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006.

2. حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 27، العراق، 2011.

3. خالد عبد العزيز حافظ صالح، **مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)**، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة النيلين، 2016.
4. سوياد أمينة، **دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه–دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 14، جامعة البليدة 2، 2016.
5. سفير محمد و رزقي إسماعيل، **مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول" **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، المنعقدة في جامعة الوادي، يومي 05–06 ماي 2013.
6. شريقي عمر، **مسؤوليات محافظ الحسابات دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2012.
7. طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2013.
8. هدى خليل الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.

- **مراجع أخرى:**

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال والخطأ**، الفقرة 03.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، **الاحتيال والخطأ**، الفقرة 04.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، قانون رقم 10–01 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2010.
4. المادة 715 مكرر 4 من قانون تجاري.
5. المراجعة المصري رقم (240)، **مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية**، الفقرة 24.

- **المواقع الالكترونية:**

**1.** محمد مطر وليندا حسن الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية عن موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، منشورة على الموقع: iefdpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/24.pdf.

**ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية**

1. Henri Mitonneau, **réussir l'audit des processus**, 2ème édition, afnor, France, 2006.
2. Lionnel collins et Gérard valin, **Audit et contrôle interne, aspects financiers, opération et stratégiques**, 4éme édition, Dalloz, paris, 1992.

# مقدمـــــــــة

إن التطور الاقتصادي الذي شاهده العالم حديثا وكذا تطور المؤسسات وازدياد حجمها وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أوجب على المؤسسة توفير المعلومات لهم في شكل قوائم مالية لاتخاذ القرارات المناسبة، ومن بين الأطراف نجد المساهمين الذين أصبحوا يتطلعون إلى حفظ مصالحهم بعد أن تنازلوا عن إدارة ممتلكاتهم في المؤسسات لصالح المسيرين في إطار ما يسمى بنظرية الوكالة، لكن الطبيعة البشرية تطغى في بعض الأحيان فهناك مسيرين يقومون بممارسات غير قانونية أو بالأحرى إلى ممارسة الأخطاء المحاسبية سواء بقصد أو بدون قصد لتغطية هذه الممارسات وبالتالي تؤدي إلى تضليل مختلف المستعملين للقوائم المالية.

إن اكتشاف الغش والأخطاء الممارس من طرف الإدارة هو عمل محافظ الحسابات قديما وحديثا، فرغم تطور أهداف التدقيق الخارجي بتطور أعمال المؤسسات إلا أن هدف اكتشاف الغش والأخطاء بالنسبة لمن يقوم بتدقيق أعمالها يبقى هدفا محوريا، لذا يتوجب على محافظ الحسابات الكفاءة والخبرة المهنية والاستقلالية لأنه يعطي رأيه الفني والمحايد في صحة القوائم المالية ومدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية وذلك باستخدام طرق وأساليب في أداء عمله.

بعد تمكن محافظ الحسابات من اكتشاف التحريفات سواء كانت غشا أو خطا، تأتي مرحلة القيام بالتصحيح والتعديل من اجل ضمان المصداقية في المخرجات، والجدير بالذكر إن عملية التصحيح ليست من مهام محافظ الحسابات وإنما تقع مسؤولية هذه المهمة على عاتق إدارة المؤسسة وذلك بإتباع طرق متعارف عليها سواء تعلق الأمر بالتحريفات التي يتم اكتشافها قبل إقفال القوائم المالية إذا كان التدقيق مستمر أو التي يتم اكتشافها بعد إقفال القوائم المالية إذا كان التدقيق نهائي.

**1. الإشكالية**

في ظل وقوع الإدارة في ممارسات غير قانونية سواء بالقصد أو دون قصد لتحقيق أهداف ذاتية وتحسين صورة المؤسسة أمام الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، أثيرت العديد من التساؤلات حول الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الكشف عن الأخطاء المحاسبية. وبناءا على ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

**ما مدى مسؤولية محافظي الحسابات في اكتشاف الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية وما طرق معالجتها؟.**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما مدى التزام محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء؟
- هل يدرك محافظي الحسابات تأثير معوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش؟
- ما الطرق التي تستخدمها المؤسسات لمعالجة الأخطاء المحاسبية حسب وجهة نظر محافظ الحسابات؟

2. **فرضيات الدراسة:**

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بالفرضيات المبدئية التالية:

- يلتزم محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.
- يدرك محافظي الحسابات تأثير المعوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش.
- هناك عدة طرق تستخدمها المؤسسات لمعالجة الأخطاء المحاسبية حسب وجهة نظر محافظ الحسابات.

3. **أهداف الدراسة:**

يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز أنواع ومبادئ التدقيق الخارجي وكذا مفهوم؛
- التعرف على حقوق ومسؤوليات محافظ الحسابات؛
- إبراز أنواع الغش والخطأ وكذا مفهومهما؛
- التعرف على إجراءات محافظ الحسابات للكشف عن الغش المحاسبي.

4. **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية البحث في الدور التي تلعبه مهنة التدقيق في العالم الاقتصادي، وذلك للحصول على قوائم مالية موثوقة تعبر بعدالة عن الموقف المالي للمؤسسة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ

القرارات الاقتصادية. لذلك فإن موضوع البحث ليس محصور على محافظي الحسابات فقط وإنما على جميع الأطراف ذات العلاقة كالمستثمرين، المقرضين العملاء، الموردين والإدارة وغيرهم، حيث تتأثر مصالحهم بأي خطأ أو غش محاسبي الذي يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

وبالتالي تظهر أهمية الدراسة من خلال تفعيل دور التدقيق الخارجي في اكتشاف التحريفات المحاسبية وكذا معرفة طرق وأساليب المحاسبية المستخدمة في الممارسات الاحتيالية من طرف الإدارة.

5. **حدود الدراسة:**

- حدود مكانية: ولاية بسكرة
- حدود زمنية: 2018م

6. **منهجية الدراسة:**

- المنهج الوصفي التحليلي: تم تطبيقه في الجانب النظري على مستوى الفصل الأول والفصل الثاني عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالاعتماد على مراجع مختلفة منها الكتب و البحوث العلمية والمجلات.
- المنهج الاستقرائي: تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي للموضوع، بدراسة جزء من الظاهرة وتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة ككل.

7. **مرجعية الدراسة:**

- شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية، دراسة تطبيقية بمكتب مدقق الحسابات في غزة، سنة 2012م**، تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:
  - التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ.
  - تحليل طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها وأساليب الغش المتبعة.
  - الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مدقق الحسابات.
- مفيدة حسن عبيد محمد، **دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية دراسة ميدانية على محلية شندي، سنة 2015م**، حيث يهدف هذا البحث إلي ما يلي:
  - تناول مفهوم المراجعة وبيان دورها في الحد من الأخطاء المحاسبية .
  - توضيح كيفية تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

- التحقق من صحة ودقة البيانات المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها وإبداء رأي فني ومحايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

➢ ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، سنة 2009م، ومن أهداف الدراسة سنجيزها فيما يلي:

- بيان أهمية خاصية موثوقية البيانات المالية ودورها في اتخاذ القرارات.
- التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية.
- بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المقدمة وكذلك مدى ما تمارسه مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية من إجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات.

➢ محمد الإمام عبد الله احمد، **مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء والمخالفات دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في السودان، سنة 2016م**، تهدف هذه الدراسة إلي:

- تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية.
- معرفة مدى التزام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- الكشف عن مدى التزام المراجع الخارجي بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن التحريفات الجوهرية.

**8. هيكل الدراسة:**

من أجل تحقيق هدف الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية قسمنا موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للغش والأخطاء المحاسبية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية بسكرة.

# مقدمـــــــــة

إن التطور الاقتصادي الذي شاهده العالم حديثا وكذا تطور المؤسسات وازدياد حجمها وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أوجب على المؤسسة توفير المعلومات لهم في شكل قوائم مالية لاتخاذ القرارات المناسبة، ومن بين الأطراف نجد المساهمين الذين أصبحوا يتطلعون إلى حفظ مصالحهم بعد أن تنازلوا عن إدارة ممتلكاتهم في المؤسسات لصالح المسيرين في إطار ما يسمى بنظرية الوكالة، لكن الطبيعة البشرية تطغى في بعض الأحيان فهناك مسيرين يقومون بممارسات غير قانونية أو بالأحرى إلى ممارسة الأخطاء المحاسبية سواء بقصد أو بدون قصد لتغطية هذه الممارسات وبالتالي تؤدي إلى تضليل مختلف المستعملين للقوائم المالية.

إن اكتشاف الغش والأخطاء الممارس من طرف الإدارة هو عمل محافظ الحسابات قديما وحديثا، فرغم تطور أهداف التدقيق الخارجي بتطور أعمال المؤسسات إلا أن هدف اكتشاف الغش والأخطاء بالنسبة لمن يقوم بتدقيق أعمالها يبقى هدفا محوريا، لذا يتوجب على محافظ الحسابات الكفاءة والخبرة المهنية والاستقلالية لأنه يعطي رأيه الفني والمحايد في صحة القوائم المالية ومدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية وذلك باستخدام طرق وأساليب في أداء عمله.

بعد تمكن محافظ الحسابات من اكتشاف التحريفات سواء كانت غشا أو خطا، تأتي مرحلة القيام بالتصحيح والتعديل من اجل ضمان المصداقية في المخرجات، والجدير بالذكر إن عملية التصحيح ليست من مهام محافظ الحسابات وإنما تقع مسؤولية هذه المهمة على عاتق إدارة المؤسسة وذلك بإتباع طرق متعارف عليها سواء تعلق الأمر بالتحريفات التي يتم اكتشافها قبل إقفال القوائم المالية إذا كان التدقيق مستمر أو التي يتم اكتشافها بعد إقفال القوائم المالية إذا كان التدقيق نهائي.

**1. الإشكالية**

في ظل وقوع الإدارة في ممارسات غير قانونية سواء بالقصد أو دون قصد لتحقيق أهداف ذاتية وتحسين صورة المؤسسة أمام الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، أثيرت العديد من التساؤلات حول الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الكشف عن الأخطاء المحاسبية. وبناءا على ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

**ما مدى مسؤولية محافظي الحسابات في اكتشاف الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية وما طرق معالجتها؟.**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما مدى التزام محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء؟
- هل يدرك محافظي الحسابات تأثير معوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش؟
- ما الطرق التي تستخدمها المؤسسات لمعالجة الأخطاء المحاسبية حسب وجهة نظر محافظ الحسابات؟

2. **فرضيات الدراسة:**

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بالفرضيات المبدئية التالية:

- يلتزم محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والأخطاء.
- يدرك محافظي الحسابات تأثير المعوقات على درجة اكتشاف الأخطاء والغش.
- هناك عدة طرق تستخدمها المؤسسات لمعالجة الأخطاء المحاسبية حسب وجهة نظر محافظ الحسابات.

3. **أهداف الدراسة:**

يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز أنواع ومبادئ التدقيق الخارجي وكذا مفهوم؛
- التعرف على حقوق ومسؤوليات محافظ الحسابات؛
- إبراز أنواع الغش والخطأ وكذا مفهومهما؛
- التعرف على إجراءات محافظ الحسابات للكشف عن الغش المحاسبي.

4. **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية البحث في الدور التي تلعبه مهنة التدقيق في العالم الاقتصادي، وذلك للحصول على قوائم مالية موثوقة تعبر بعدالة عن الموقف المالي للمؤسسة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ

القرارات الاقتصادية. لذلك فإن موضوع البحث ليس محصور على محافظي الحسابات فقط وإنما على جميع الأطراف ذات العلاقة كالمستثمرين، المقرضين العملاء، الموردين والإدارة وغيرهم، حيث تتأثر مصالحهم بأي خطأ أو غش محاسبي الذي يؤثر على مصداقية القوائم المالية.

وبالتالي تظهر أهمية الدراسة من خلال تفعيل دور التدقيق الخارجي في اكتشاف التحريفات المحاسبية وكذا معرفة طرق وأساليب المحاسبية المستخدمة في الممارسات الاحتيالية من طرف الإدارة.

5. **حدود الدراسة:**

- حدود مكانية: ولاية بسكرة
- حدود زمنية: 2018م

6. **منهجية الدراسة:**

- المنهج الوصفي التحليلي: تم تطبيقه في الجانب النظري على مستوى الفصل الأول والفصل الثاني عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالاعتماد على مراجع مختلفة منها الكتب و البحوث العلمية والمجلات.
- المنهج الاستقرائي: تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي للموضوع، بدراسة جزء من الظاهرة وتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة ككل.

7. **مرجعية الدراسة:**

- شرين مصطفى الحلو، **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية، دراسة تطبيقية بمكتب مدقق الحسابات في غزة، سنة 2012م**، تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:
  - التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ.
  - تحليل طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها وأساليب الغش المتبعة.
  - الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مدقق الحسابات.
- مفيدة حسن عبيد محمد، **دور المراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية دراسة ميدانية على محلية شندي، سنة 2015م**، حيث يهدف هذا البحث إلي ما يلي:
  - تناول مفهوم المراجعة وبيان دورها في الحد من الأخطاء المحاسبية .
  - توضيح كيفية تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

- التحقق من صحة ودقة البيانات المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها وإبداء رأي فني ومحايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

➢ ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، سنة 2009م، ومن أهداف الدراسة سنجيزها فيما يلي:

- بيان أهمية خاصية موثوقية البيانات المالية ودورها في اتخاذ القرارات.
- التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية.
- بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المقدمة وكذلك مدى ما تمارسه مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية من إجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات.

➢ محمد الإمام عبد الله احمد، **مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية وكشف الأخطاء والمخالفات دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في السودان، سنة 2016م**، تهدف هذه الدراسة إلي:

- تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي في التحقق من عدالة القوائم المالية.
- معرفة مدى التزام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- الكشف عن مدى التزام المراجع الخارجي بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن التحريفات الجوهرية.

**8. هيكل الدراسة:**

من أجل تحقيق هدف الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية قسمنا موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للغش والأخطاء المحاسبية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية بسكرة.